جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
قسم: العلوم السياسية
رقم: .....

ميدان: الحقـــوق و العلـــــوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالب: يطو خميستي

تحت عنوان

المقاربة الجزائرية لتحقيق أمن الحدود الشرقية

- تونس أنموذجا-

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلة	رئيســـا
د/ميلاس محمد الزين	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
د/ شطاب كمال	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2019/2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ الدكتور ياسين محمد الزين

و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب يطو خميستي

المعنونة بـ المقاربة الجزائرية لتحقيق أمن الحدود الشرقية-تونس انموذجا

المقدمة لنيل شهادة ماستر تخصص علاقات دولية

تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية،وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ : 2019/06/9

الأستاذ المشرف

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلية ومكافحتها لاسميا المواد (07، 35، 36، 37، 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: بطو خميستي

تاريخ الميلاد: 14-01-75 بـ: حمام الضلعة

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: 077703

الصادرة بتاريخ: 03/02/2011 عن: دائرة بني يلمان (المدية)

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم: 93289083

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: علاقات دولية

بعنوان: الحماية الجزائية للحقوق أثناء الحرب والنزاعات المسلحة

تحت إشراف: الدكتور ميلاني محمد الزين

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

التاريخ: 19/02/2019

مصادقة البلدية

تم حول 19 2019

عن المكلف بتسيير شؤون البلدية
وبتفويض من الموظف المكلف

شكر وعرفان

أول من يشكر ويحمد آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأغدق علينا برزقه الذي لا يغنى وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهى التسليم أرسله بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحد كله والشكر كله أن وفقنا وألهمنا الصبر على المشاق التي واجهتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة الشكر إلى الدكتور المشرف / ميلاس محمد الزين الذي ساعدنا على إنجاز بحثنا ونشكر كل أساتذة قسم العلوم السياسية، وعمالها الذين لم يبخلوا علينا بنصائحهم وإرشاداتهم

إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى زوجتي وأولادي الأعزاء "ذاكر" "وريماس".

إلى من حبهم يجري في عروقي وينهج بذكراهم إلى إخوتي.

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا إلى أصدقائي وزملائي.

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أستاذي المشرف الدكتور ميلاس محمد الزين.

وكل أعضاء اللجنة وأساتذتي الكرام.

مقدمة

مقدمة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات جديدة في البيئة الأمنية الدولية مما جعل العديد من الأطر النظرية في العلاقات الدولية و المخصصة في الجانب الأمني تعيد حساباتها و تطرح أفكارا جديدة حول مفهوم الأمن و الآليات المناسبة لتحقيقه، فالمقاربات النظرية التي جاءت بعد نهايتها ساهمت في إعطاء تصور جديد حول مفهوم الأمن ووضعت أرضية لبروز مدارس متخصصة في الدراسات الأمنية كما برزت قضية أمن الحدود في العقود الأخيرة من مقدمة الأجندات القومية و الدولية خصوصا في عصر العولمة المتزايدة، إذ أصبح عبور الأشخاص – السلع – الأموال وغيرها المتخطي للأوطان و الحدود أسهل من أي وقت مضى، عادت كلمة "الحدود " و تأمينها إلى الظهور مرة أخرى بشكل جلي في مختلف الدراسات و المواضيع الدولية في المنطقة المغربية و الإفريقية و نخص بالذكر الدولة الجزائرية.

فقد أفرزت الانتفاضات العربية أو ما يعرف "الربيع العربي" بيئة أمنية هشة على الحدود الشرقية للجزائر خاصة الحدود الجزائرية مع تونس، فالأزمة التونسية كان لها انعكاسات على البيئة الأمنية الجزائرية بإفرازها لوضع أمني هش على الحدود الأمنية ناهيك عن تزايد الجريمة المنظمة و في ظل تنامي النشاط الإرهابي مع الحدود الجزائرية التونسية كل ذلك ساهم في التأثير على الأمن في الجزائر.

1. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الموضوع في تطرقه الى أهم قضايا السياسية الدولية و هي المقاربة الأمنية لتامين الحدود و التي تسعى الدولة لتحقيقها.
- يكتسب موضوع دراستنا أهمية لأنه مرتبط بالدرجة الأولى بأحد أهم المواضع بالنسبة للدول و دارسي العلاقات الدولية في الراهن و هو موضوع الأمن و الحدود، و بالنظر للمساحة الجغرافية للحدود الجزائرية فإن أمن حدودها يعد قضية ذات أهمية و في غاية من الحساسية نظرا لصعوبة التحكم و إدارة مخرجات بيئات دول الجوار "شرقا تونس" و ضرورة تبيان سبل

و طرق مواجهة التهديدات و التحديات الأمنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الواردة و الصادرة منها.

2. الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الإثراء المعرفي و النظري في هذا الموضوع، على أن تكون دراستنا سببا في إثارة انتباه الباحثين لمثل هاته القضايا القيمة و أن تكون أرضية لدراسات أكثر تعمق في المستقبل، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تبيان أهمية تامين الحدود و في مختلف القضايا و الإشكالات المتعلقة به، كما تبرز مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار في المستوى القطري و الإقليمي خصوصا مع زيادة التهديدات المحيطة بالجزائر على طول حدودها، و ضرورة تأمين الحدود الحقيقية حتى في ظل الدول الافتراضية و أيجاد السبل و الآليات لمواجهتها و تأمين حدودها.

3. إشكالية الموضوع:

موضوع الدراسة يستدعي منا دراسة و محاولة تحليلية و البحث فيه و التعمق في إبراز مضامينه و أهمية الحدود و كذا أمن الحدود و منه جاءت إشكالية دراستنا على هذا النحو:

كيف يمكن للمقاربة الجزائرية أن تحقق أمن حدودها الشرقية مع تونس؟

و لمعالجة هذه الإشكالية البحثية، فقد تفرعت إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم كل من الأمن و الحدود؟ وماهية مختلف المفاهيم المرتبطة بهما؟
- ماهي أهم النظريات و المقاربات المفسرة لأمن الحدود؟
- ما هي أبرز التهديدات والتحديات المحيطة بالحدود الجزائرية وخاصة في ظل التغيرات الإقليمية؟
- هل يمكن للجزائر أن تحقق أمن حدودها بمفردها؟ أم بصبغة تعاونية مشتركة مع دول الحدود؟
- هل المقاربة تعتمد على الذات أم على التكامل والاستفادة من الاتحادات الإقليمية ؟
- هل تساير المقاربة تسارع طبيعة ونوع التهديدات ؟

– ماهي نقاط القوة والضعف في المقاربة الجزائرية ؟

4. فرضيات الدراسة:

أولا: يعد الأمن وخاصة امن الحدود للجزائر هاجسا كبيرا و دافعا لتحقيق الاستقرار الوطني و الإقليمي.

ثانيا: تعد مسألة تأمين الحدود الجزائرية غاية في الأهمية و مشكلة كبيرة، نظرا للأوضاع المحيطة و الاضطرابات في دول الجوار.

ثالثا: كلما زاد مستوى التهديدات و التحديات المحيطة بالحدود و أمن الجزائر، كلما زاد مستوى الحماية المطلوبة للحدود.

رابعا: يتطلب تأمين الحدود وجود طرفين أو أكثر و ذلك لكون الحدود مشتركة و بالتالي تسعى كل دولة بالتعاون مع الدولة الجارة لتأمين و حماية حدودهم.

5. المناهج المستعملة:

تم الاعتماد على جملة من المناهج و الأطر النظرية بهدف الإلمام بمختلف جوانب البحث كالآتي:

1. **المنهج التاريخي:** و يعتبر المسلك العلمي و التحليلي في جمع المعلومات و الثوابت بدقة و للعمل على نقدها بصفة موضوعية ظاهرا و باطنا، حيث يقتضي موضوع الدراسة الاعتماد على البيانات و الحوادث التاريخية و تتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن و الحدود في ظل النظريات التقليدية السابقة الى غاية التطورات التي جاءت بعد النظريات الحديثة.

2. **المنهج الوصفي:** هو أحد المناهج المستخدمة في البحوث الاجتماعية حيث يحاول جمع بيانات دقيقة عن الظاهرة التي يتحدى دراستها في الظروف الراهنة، و إن كان يحاول أحيانا تحديد العلاقات بين هذه الظاهرة و الظواهر التي يبدو أنها في طريقها للتطور أو النمو ووضع تنبؤات عنها.

3. **منهج دراسة الحالة:** و هو عبارة عن تلك الطريقة العلمية التي يتتبعها الباحث معتمدا في ذلك على جمع البيانات العملية الخاصة بالحالة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا (نموذج مختار) لدراستنا و تحليلها، و مسايرة المراحل و الخطوات التي تمر بها الحالة من أجل الوصول إلى نتائج علمية[1].

6. **أدوات جمع البيانات:**

الوسائل النظرية المستعملة: الكتب المقالات العلمية، الأطروحات، الملتقيات.....الخ

7. **الدراسات السابقة:**

بالرغم من استحالة الإطلاع على جميع المراجع و المصادر ذات العلاقة بموضوع البحث سواء في الجزائر أو خارجها إلا أنه وبناء على ما قمت به من مطالعات كثيرة حول موضوع البحث تبين لي تارة قلة البحوث التي تناولت الأمن و أمن الحدود حيث تركزت جل الدراسات الأكاديمية على مواضيع الأمنية و الإستراتيجية، و من بين الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع نذكر:

أ- دراسة للباحث الحامدي عبدون بعنوان: "أمن الحدود و تداعياته الجيو سياسية على الجزائر" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: الدراسات السياسية المقارنة بجامعة المسيلة، 2016.

تمحورت إشكالية الدراسة "إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات المحيطة بالجزائر على أمن حدودها في نطاقها الجيو سياسيي؟

حيث سعت هذه الدراسة إلى كشف الغموض المرتبط بأمن الحدود الجزائرية و إعطاء تحليل وتفسير لقضايا وإشكالات مناطق الحدود الجزائرية، و لقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ضرورة تضافر الجهود على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي لمواجهة

[1] عبد الناصر جندلي، **تقنيات مناهج البحث في العلوم السياسية و الإجتماعية**، (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007)، ص 200.

التداعيات والأخطار أو الحد من آثارها، بناءا على دعائم و ضمانات انفرادية مع ترتيبات و آليات تعاونية – إقليميا و دوليا

ب- دراسة الأستاذ: نور الدين دخان، جاءت تحت عنوان "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية و الصيغ التعاونية الإقليمية"، دفاتر السياسة ووالقانون، العدد 14 جانفي، 2016، بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

ج- مذكرة كتاب: شاكر مصطفى شريف سماحة تحت عنوان "الأزمات الحدودية المعضلات و المخارج" الجزائر 2018.

8. أسباب اختيار الموضوع:

هناك سببان لاختيار هذا الموضوع، أحدهما موضوعي و الآخر ذاتي:

❖ **أسباب ذاتية:**

إن دراسة هذا الموضوع نابعة من الاهتمام الشخصي بالموضوع و خاصة أنه يتعلق بالجزائر وأمنها و توفر هذه الرغبة والاهتمام هو سبب هام في مدى أنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها والحرص على تناول الموضوع بارتباطه بواقع الجزائر والدول المجاورة لها، من أجل الوقوف على إشكالية البحث والحصول على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

❖ **أسباب موضوعية:**

محاولة فهم وتفسير مفهوم الأمن والحدود مع بروز التهديدات الأمنية الجديدة –التوتر الموجود على الحدود الجزائرية- والاستعانة بالنظريات المفسرة لظاهرة أمن الحدود و كذا مصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدولة.

9. حدود الدراسة:

أ- النطاق المكاني: تخص الجزائر و أمن حدودها بالضبط حدودها الشرقية مع الجارة تونس وما شاهدته هاته الأخيرة من تطورات أمنية أستوجب على الجزائر إعادة تقييم حالة أمن حدودها.

10. النطاق ألزماني: تركزت الدراسة في الفترة الزمنية الحديثة 2010 التي شهدت أحداث الحراك في تونس و ما أنعكس عنه من تداعيات على الحدود الجزائرية الشرقية الى غاية 2016 و تاريخ انتهاء الأحداث في تونس و عودة الاستقرار الأمني بها.

11. هندسة الدراسة:

ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أين عالج الفصل الأول الإطار ألمفاهيمي والنظري للمقاربة الأمنية الحدودية وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، تناولنا من خلالها تعريف الأمن لغة واصطلاحا ثم مقومات ومستويات الأمن في حين تطرقنا إلى أهم النظريات والمقاربات المفسرة لمفهوم الأمن أما المبحث الثالث فقد عرجنا الى مفهوم الحدود وأنواعها والأهمية التي يمتاز بها أما الفصل الثاني فقد خصصناه إلى الدوائر الجيو أمنية للحدود الجزائرية الشرقية والذي قسمناه هو الآخر الى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول الى الموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تمتاز به الجزائر والبلدان التي لها حدود معها شرقا وهي تونس وليبيا أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه أهم التهديدات الأمنية الحدودية على الجزائر في حين تناولنا آليات مراقبة الحدود الجزائرية في المبحث الثالث مع تخصيص الفصل الثالث الى المقاربة الأمنية الجزائرية لحماية حدودها مع تونس أين تطرقنا في المبحث الأول الى تداعيات الأزمة التونسية وانعكاساتها على الأمن الجزائري أما في المبحث الثاني فقد تناولنا الآليات الأمنية لحماية الحدود والجهود المبذولة لحل الأزمة التونسية وكيفية المساهمة لتنمية الحدود بين البلدين.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر الدراسات الأمنية من الحقول العلمية المهمة في مجال العلاقات الدولية، وقد شكلت دراسة الأمن محور العديد من الجهود التنظيرية الدبلوماسية والعلاقات الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى وقد عرف حقل الدراسات الأمنية حوارات عديدة بدءا من تحديد مفهوم الأمن الذي لا طالما شكل جدلية لم تعرف طريقها للحسم بعد، هذا راجع إلى كون الأمن يمثل أكثر المسائل حساسية كما يبقى مطلب الجميع دولا وأفرادا ومجتمعات إلى بناء السلم والأمن العالميين في ظل التهديدات الحديثة أصبح تأمين الحدود الدولية من أكثر القضايا المتداولة حاليا.

المبحث الأول: مفهوم الأمن

المطلب الأول: تعريف الأمن لغتا واصطلاحا

أولا: تعريف الأمن (اللغوي):

يشكل الأمن حاجة أساسية من حاجات الإنسان، فهو في اتساق وتزامن مع أهمية وحيوية وضروريات الإنسان الغذائية من طعام وشراب، إذ يؤثر الإحساس بفقدان الأمن أو ينقصه على كيان المجتمع بجميع مظاهره.

جاء الأمن في اللغة ضد الخوف، إذ اشتقت كلمة الأمن من "الأمان" و"الأمانة" بمعنى أمن من باب فهم وسلم وأيضا من "امن" وآمنة" فيقال اطمئن ولم يخف فهوآمن، "لك الأمان" أي قد أمنتك، فالأمن هو طمأنينة النفس، وزوال الخوف، وأصل المفردات (الأمن، والأمانة، والأمان) مصادر تستعمل في اللغة اسما للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن.

ثانيا: تعريف الأمن (اصطلاحا)

أما اصطلاحا، فقد أشير إلى مصطلح الأمن"security" في قاموس "webrters" بأنه يعني: "التخلص من الخوف والقلق والعمل على توفير الطمأنينة والسلام" أما قاموس "oxford" فعرف الأمن بأنه" النشاطات المشتركة لحماية البلد أوالبني التحتية أوالأشخاص من الخطر والهجوم".

في حين عرف قاموس "chambers" الأمن بأنه "التحرر من الهم والقلق والتخلص من الخطر وتحقيق الثقة والطمأنينة وتوفير السلامة والاستقرار"، أما كلمة الأمن "securite" الفرنسية تعني "الغياب الحقيقي لأي خطر".[1]

ولقد تباينت تعريفات الأمن بين الكتاب والعلماء وخبراء السياسة والأمن: ومن أهم التعريفات: هو تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار خارجي.

---

[1] عادل عبد الحمزة ثجيل، "**الأمن القومي الإنساني دراسة في المفاهيم**" مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ،2016 ص326.

-الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج، والإجراءات الأمنية تتطلب درجة عالية من التدريب واليقظة والحذر والمهارة الوقائية من نشاط العدو المتربص.[1]

ومن خلال ما تقدم من تعريفات: يمكن الخروج بخلاصة التعريف الإجرائي للأمن: بأنه مجموع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة أو التنظيمات لحماية أفرادها من أي خطر يهددها سواء كان خارجيا أو داخليا مؤقتا أو دائما بما يكفل لشعبها حياة حرة كريمة هانئة مستقرة.

المطلب الثاني: مقومات ومستويات الأمن

- **مقومات الأمن:**

عند مناقشة مقومات الأمن، تجدر الإشارة إلى ملاحظات أولية مهمة وهي:

أ- لا يمكن حصر مقومات تحقيق الأمن في مقوم واحد

ب- صعوبة تحليل وتقييم العناصر غير المادية للأمن

ج- صعوبة تقرير الكيفية التي تتم من خلالها عملية التفاعل بين جميع هذه المقومات.[2]

أ. **المقوم الجيو بوليتيك:** يتضمن تحيين مناطق أمن الدولة وكيفية توزيع السكان وكذا طريقة انتشار الصناعات على الأقاليم وإمكانية توفير وسائل الاتصال والمواصلات بين أجزاء الإقليم الواحد، ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط الآتية:

- حجم الرقعة الجغرافية: هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانبا من قوتها وقوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي، وهنا نتعرض الى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال:
- استيعاب تعداد ضخم من السكان بالإضافة إلى الزيادة السنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية (الهجرة)، وكذا وفرة وتنوع الموارد المحدودة.

[1] عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، " **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**"، موسوعة سياسية ،بيروت، ص331.

[2] نيرمين السعدني، "**مؤتمرات التعاون الشرق الاوسط: الإيجابيات والسلبيات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد127، القاهرة، 1997، ص 250.

- منح عمق استراتيجي دفاعي يسمح بامتصاص الضربة الأولى ويقلل من تأثير المفاجآت الإستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الإستراتيجية والاقتصادية ونشر القواعد العسكرية من مساحات متباعدة من أجل تشتيت قوات العدو واستدراجها ثم إفنائها.[1]
- **التضاريس أو طبوغرافية الأرض:** تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة، فكلما كان الاتصال سهل كلما زادت درجة التجانس والترابط الثقافي وهذا ما يسهل من عملية الدفاع عنها مثل جبال البرانس بإسبانيا والمحيطين الهادي والهندي بالنسبة للولايات المتحدة، قبل ظهور الصواريخ العابرة للقارات
- **الموقع الجغرافي:** تبرز أهمية هذا العامل من خلال:

– مدي اندماجها ومشاركتها في المجتمع الدولي (عكس الدول الحبيسة).[2]

– يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أم بحرية.

– إشرافها على المضايق والأذرع المائية العالمية.

إلا أن أهمية هذا العامل قد تقلصه بسبب التطور الهائل في الأسلحة والتقنيات العسكرية ووسائل الدعم اللوجستيكي .

ب. **المقوم الاقتصادي:** يشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ودرجة الاعتماد على الخارج، وكذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، من حيث كونه اقتصاد إنتاجي أو اقتصاد ريعي بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة ومدى التوظيف المناسب لعوامل الإنتاج، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصول إلى تنمية مستدامة والتي تعد اللبنة الأساس للاستقرار السياسي والاجتماعي.

[1] نيرمين السعدني، المرجع السابق. ص250.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت، مركز الدراسات الوحدات العربية، 1986)، ص29.

ج. **المقوم الاجتماعي:** يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (طوائف ، أقليات ، مذاهب) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع)، وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة.

د.المقوم السياسي: يتمحور هذا المقوم في اتجاهين أساسيين هما:

1. المحور الداخلي: يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات، التداول السلمي للسلطة) وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق الأهداف التنموية

2. المحور الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية.[1]

- **مستويات الأمن:**

هناك العديد من مستويات وأقسام الأمن نذكر منها:

أولا: أمن الدولة: ويعني مجموع الإجراءات التي من شأنها حماية النظام الفكري من جهة والنظام الاقتصادي من جهة أخرى، باعتبارها ضمان قيام الدولة المستقلة، والتي تستطيع بناء مؤسساتها المختلفة والتي تقوم بحماية نظامها العام.

ثانيا: الأمن الاقتصادي: ويعني مجموع الإجراءات والخطط التي على الدولة تبنيها لتحقيق القدرة المالية المستقلة الفاعلة، والناتجة عن صناعة متطورة، وتجارة منافسة وزراعة ملائمة ضمن نظام مالي واستثماري واحد ينطلق من المفاهيم الفكرية السائدة والمعلومة التقنية المتطورة والمستمرة.

ثالثا: الأمن الغذائي: ويعني مجموع الإجراءات والخطط التي على الدولة اتخاذها لتأمين المجتمع بكافة احتياجاته الغذائية الأساسية وفي كافة الظروف وضمان عدم ربط المجتمع بخطط لا يستطيع السيطرة عليها، أو تأثر تلك الخطط بظروف غير محسوبة.

[1] جميل مطر وعلى الدين هلال، **المرجع السابق**، ص30

الرابع: الأمن الاجتماعي: ويعني مجموع الإجراءات–الخطط– التي على الدولة اتخاذها لتأمين المجتمع وبكافة أفراده، بوسائل العمل والإنتاج والمساهمة في التغلغل كامل الطاقات المختلفة، لتحقيق القدرة على الحياة بكرامة، وفي نفس الوقت حماية المجتمع من وسائل عمليات التخريب والتي تؤدي إلى الفساد والإفساد.

الخامس: الأمن المادي: ويعني مجموع الإجراءات التي من شأنها حماية المجتمع بكل ما فيه من مظاهر محسوسة ومكونات طبيعية أو غير طبيعية كالأرض والجو والمياه الإقليمية والدولة ومؤسساتها، كالإنسان ودائرته ومصادر القوة والإنتاج والبيئة والصحة والتطوير.[1]

السادس: الأمن المعنوي: ويعني مجموع الإجراءات التي من شأنها حماية فكر المجتمع وطريقة تفكيره والوصول بالإنسان فيه إلى الالتزام بالفكر والممارسة من منطلقاته، وتكريسه مظهرا فكريا واعيا متفانيا في إيمانه وحمله بثقة وقوة.

السابع: الأمن الوقائي: ويعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة المؤسسات الأفراد– داخل مجتمعها لمنع وقوع الجريمة ضمن نطاق الأمن المادي والمعنوي.

الثامن: الأمن الهجومي: مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة – المؤسسات الأفراد. داخل مجتمعنا أو ضد الأهداف المعادية في الخارج لإحباط مخططاتها الهجومية ضد أمن المجتمع عن طريق اختراقها، وعدم تمكينها من تنفيذ تلك المخططات.

التاسع: أمن العمليات: وبمعنى مجموع الإجراءات التي يتخذها الجهاز الأمني لضمان نجاح العمليات التي يقوم بها، تشمل إجراءات مقابل التنفيذ فيما يتعلق بإعداد الخطة والخطة البديلة والإجراءات أثناء التنفيذ أي فيما يتعلق بواجبات كل فرد ودوره في العملية والإجراءات بعد التنفيذ" أي فيما يتوجب عمله على ضوء نتائج التنفيذ والاحتمالات المتوقعة وكيفية معالجتها.

العاشر: الأمن الشخصي: ويعني مجموع الّإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأشخاص العاملين في مجال الأمن لضمان حمايتهم الشخصية، وحماية أجهزتهم وأهدافهم ونشاطاتهم وفي نفس الوقت التأكد من عدم الوقوع في ثغرات مسلكية أومهنية تعرضهم للخطر.

[1] محمد نور الدين شحادة، **مفاهيم استخبارية قرائية، مكتبة الرائد العلمية عمان**، الأردن، 1999، ص30.

الحادي عشر: أمن المعلومات: ويعني مجموع الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الأجهزة الأمنية الأخرى للمحافظة على سرية المعلومات، وضمان وصولها إلى الجهات المختصة فقط، وفي الوقت المناسب، وضمان عدم وقوعها في أيدي الأعداء أو الأصدقاء على حد سواء.

الثاني عشر: الأمن ألاستخباري: ويعني جميع الإجراءات –فعل أو امتناع– التي يجب اتخاذها لحماية العنصر ألاستخباري ، والجهاز ألاستخباراتي والعملية الاستخبارتية ، ويشمل الأمن الشخصي وأمن الأماكن والعقارات والمعلومات والعمليات والجهاز نفسه واختراق الأجهزة الاستخباراتية المعادية والصديقة والوقوف على نشاطاتها واستثمارها.[1]

[1] محمد نور الدين شحادة، المرجع السابق، ص31

المبحث الثاني: النظريات المقاربتية للأمن

المطلب الأول: النظريات التقليدية

1. الواقعية التقليدية (الكلاسيكية):

ترتكز هذه المقاربة في تحليلها للأمن على مجموعة من المسلمات الأساسية هي:[1]

أ. فوضوية النظام الدولي: غياب سلطة مركزية ومشتركة تنظم العلاقات التنافسية بين الدول.

ب.الدول تسعى لتطوير قدراتها العسكرية من أجل الدفاع أومن أجل زيادة نفوذها.

ج. الشك والريبة: بفعل الأنانية وغياب الثقة التي تميز العلاقات بين الدول.

د. يرتبط استقرار أو عدم استقرار النظام الدولي أساسا ببنيته.

ذ. الدولة هي فاعل وحدوي وعقلاني ويبقى تحقيق الأمن من بين أولوياتها الثابتة.

يستنتج من خلال هذه المسلمات بأن المقاربة الواقعية الكلاسيكية للأمن ترى بأن الموارد المادية هي التي تتحكم في سلوك الدول، والمصالح هي دائما أولى من الاعتبارات الإيديولوجية. أي أن الأمن باعتباره مصلحة أولوية تتحد في إطار القوة فكلما كان ترتيب الدولة في مستوى القوة أفضل كلما زادت قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية، ألا أن العلاقات بين الدول إذا كانت تتم في بيئة لا توجد بها سلطة مركزية فإن كل دولة تجد نفسها في خطر دائم بسبب إمكانية سعي دولة أخرى إلى استخدام القوة –العسكرية أساسا– ضدها، وهذا ما ينشئ ما يسميه "**جون هرز**" **gohn hertez** ب "**المأزق الأمني**"[2]

---

[1] كمال روابحي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكادمي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018)، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 33.

2. مفهوم الأمن من منظور المقاربة الليبرالية: تستند المقاربة الليبرالية في تحليلها للأمن على المسلمات الأساسية التالية:

- ✓ إمكانية التخفيف من حدة العلاقات الصراعية بين الدول بتشجيع التقارب بينها، عن طريق تشجيع التبادل وإيجاد انسجام في القيم والمعايير، وإيجاد ميكانيزمات للعمل المتعدد الأطراف.
- ✓ تتزايد مكاسب التعاون بالنسبة للدول بمؤسسة الأمن، وتقليل خطر التضليل والغش.
- ✓ يقلل نشر القيم الديمقراطية من النزوع الى الصراعات المسلحة (نظرية السلام الديمقراطي: كلما زاد انتشار القيم الديمقراطية في العالم كلما أدى ذلك الى تحقيق المزيد من السلم)
- ✓ تجعل التجارة من المصلحة الخاصة تندمج في المصلحة العامة، (نظرية الاعتماد المتبادل: كل طرف بحاجة إلى طرف آخر.

يسلم مؤيدو المؤسسات الليبرالية بكثير من افتراضات مذهب الواقعية بشأن استمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، لكنهم يجادلون بأنه بوسع المؤسسات أن توفر إطار التعاون، مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة الأمنية بين الدول، ويشير مؤيدو هذه الأفكار إلى أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، فلو كانت هذه الدول تتأثر فقط بالحسابات الضيقة للقوة، لتلاشى الإتحاد الأوروبي، ولكن حدث العكس (عملية توسع الإتحاد الأوروبي).

يرى أنصار الفكر الليبرالي أن المؤسسات إذا كانت لا تمنع الحروب فإن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون، وبالتالي إذا كان من غير المحتمل أن نستأصل المؤسسات الدولية الحروب من النظام الدولي، فإنها تستطيع أداء دور في تحقيق المزيد من التعاون بين الدول[1].

[1] جون بيليس وستيف سميث، **مؤلفات عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004)، ص428.

3. **مفهوم الأمن من منظور المقاربة المعيارية:** ترتكز هذه المقاربة على المسلمات التالية:

- ✓ يحصل الأمن الشامل/الجماعي عن طريق التخلي عن الحرب واعتماد الحل السلمي للنزاعات.
- ✓ استخدام ميكانيزمات التحكيم يسمح للدول بإيجاد مخرج قانوني، وليس عسكري، لحل المسائل الأمنية.
- ✓ يضع القانون الدولي قواعد قانون عالمي معترف بها عالميا (القانون الإنساني).
- ✓ الحد من التسلح يعتبر الوسيلة المثلى للتقليل من العنف.
- ✓ الحركات الدولية السلمية، خاصة المنظمات الدولية غير الحكومية تشكل "مجتمع مدني دولي" يمكن أن يكون له ثقل موازن للدول، وجود مثل هذه المنظمات يشجع بروز ثقافة سلمية عالمية.

يستنتج من خلال هذه المسلمات التي تبنى عليها المقاربة المعيارية تحليلها للأمن بأنها ترتكز على ضبط النزاعات الدولية بالاعتماد على الطرق القانونية والسياسية، مثل أعطاء دور للمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والفروع التابعة لها والمنظمات غير الحكومية، بإضافة اللجوء الى القضاء الدولي عن طريق محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي أما بالنسبة للأدوات السياسية، فإنها تضم مجموعة من الطرق مثل التوفيق الدولي والوساطة الدولية والتحقيق الدولي والمفاوضة. يقترح أنصار النظرية المعيارية طريقة أخرى لتهدئة النزاعات القائمة على الحد من أضرارها الإنسانية، تتمثل في قوات حفظ السلام[1].

يستخلص مما سبق أن الطرح التقليدي للأمن سواء الواقعي، الليبرالي والمعياري قد حصر مفهوم الأمن في أمن الدولة، مركزا على البعد العسكري دون الأبعاد الأخرى مما جعل مفهوم الأمن يرتبط بمفهوم الدفاع، توازن القوى والتحالفات أما المقاربة الليبرالية والمعيارية رغم عرضهما لنوع من التصور التوسعي لمفهوم الأمن من خلال إضافة عوامل أخرى في التحليل

[1] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص429.

كالسياسية والقانونية و الاقتصادية طروحات السلام الديمقراطي، إلا أنها لم تخرج عن دائرة الحدود الضيقة لمفهوم الأمن.

ارتكزت كذلك المقاربات التقليدية للأمن من تصور عقلاني تفسيري للواقع الدولي أي كلها اعتبرت بأن واقع العلاقات الدولية هو معطى ثابت لا يمكن تغييره، وإنما يجب تفسيره وتطوير آليات التعامل معه وهذا ما حاولت المقاربات الحديثة تفنيده.

المطلب الثاني: النظريات الحديثة

1. **مفهوم الأمن من منظور المقاربة البنائية:** برزت البنائية كمقاربة نظرية مستقلة في حقل العلاقات الدولية في سنوات الثمانينيات. يعتبر "**نيكولا أونيف**" أول من أطلق مصطلح "البنائية" على هذه المقاربة سنة 1989م في كتابه المعنون "عالم من صنعنا" – world of our making–.[1]

ترى البنائية بأن العالم هو عبارة عن بناء اجتماعي ينتج من خلال "تذاتانية التفاعل" أي أن سلوك الدول مثلا في النظام الدولي هو محصلة لتفاعل مجموعة من العناصر المهمة على غرار الهوية، المقاربات التقليدية بانطلاقها من الواقع والمقاربات التأملية التي تنطلق من الفكر في تفسيرها للوضع الأمني، بعبارة أخرى المقاربة البنائية تقع موقعها وسطا في الإجابة على إشكالية من يسبق هل الفكر أم الممارسة؟ وإذا كانت المقاربة البنائية أحدثت تحولات في النظرة للأمن فإن المقاربة الأمنية النقدية هي الأخرى ساهمت في السجل الفكري حول إعادة صياغة مفهوم الأمن.

2. **مفهوم الأمن من منظور المقاربة النقدية:** انتقدت المقاربة النقدية العديد من عناصر النظريات التقليدية واقترحت تعديلات عديدة أهمها[2]:

[1] جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق، ص 430.

[2] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2009 ، ص 24.

أ. جعل الإنسان الهدف الأساسي للأمن، وأمن الدولة ليس بالضرورة يؤدي الى أمن الإنسان، بل في كثير من الأحيان ما تكون الدولة كمصدر تهديد للفرد، وهنا يستدلون ببعض الممارسات التي تنتهجها الأنظمة السياسية في بعض الدول والتي تؤدي إلى تفويض أمن الأفراد.

ب. إعادة بناء الخطاب الأمني باعتماد منهجية نقدية لتفويض المسلمات التي بني عليها الخطاب الأمني التقليدي وبلورة خطاب أمني جديد عن طريق تشجيع كل من يهمهم تحرر الإنسان من كل أشكال التهديد، وذلك من خلال نشر قيم جديدة تدعوا للسلم بدلا من الحرب.

ت. إدراج دور المرأة في بناء المقاربات الأمنية (المقاربات النسوية) لأن السياسات التي ولدت العنف كان ورائها الرجال، كما أن عدم المساواة بين الجنسين هو من بين أسباب اللاأمن، بالإضافة إلى أن النساء، كن الضحايا الأوائل للعنف وعليه المرأة يجب أن تكون أكثر حضورا ونشاطا في أبحاث السلام، ويجب أن يؤخذ برأيها في بناء الخطاب الأمني.

ث. توسيع مفهوم الأمن بعدم اختزاله في بعد من الأبعاد، أوفي مستوى من المستويات، أي يجب توسيع مفهومه ليشمل أمن الإنسان.

انطلاقا من الأفكار التي جاءت بها المقاربة النقدية، هناك من يرى بأنها تتصف بعدة خصائص أهمها:

- **العالمية- universalist-**: أي أن بحثها حول الأمن ينطلق من الخبرات والتجارب الإنسانية عموما والهدف هو تحقيق الأمن العالمي.
- **المعيارية- normative-**: تبحث في ما يجب أن يكون من خلال عدم تسليمها بالمنظمات الفكرية التي بني عليها أنصار الاتجاه التقليدي وتحليلهم للأمن[1].

المبحث الثالث: مفهوم الحدود الدولية

[1] لخميسي شيبي، المرجع السابق، ص 25.

المطلب الأول: تعريف الحدود و أنواعها

أولا: تعريف الحدود لغتا و إصطلاحا

1. **لغتا:** الحد هو الحاجز بين الشيئين، و من كل شيء طرق و منتهاه، و الحد هو الفصل بين الشيئين لكي لا يختلط أحدهما بالآخر و لا يتعدى أحدهما الآخر و الحد هو الحاجز بين الشيئين و حد الشيء منتهاه، تقول: حددت الدار أحدهما حدا و التحديد مثله و الحد هو المنع[1].

2. **الحدود إصلاحا:** الحدود بين الدول هي ظاهرة سياسية يتفق عليها بين دولتين أو أكثر من أجل تحديد ملكية و سلطة و سيادة و قوانين دولة بالنسبة للدول التي تجاورها أو تحددها، أي بعبارة أخرى أنها النقاط التي تبدأ منها و تنتهي عندها سيادة و سلطة و ملكية و قوانين دولة بالنسبة لجيرانها، و هي لذلك توضح فقط على الخرائط الجغرافية السياسية بشكل خطوط تتبع ما أتفق عليه بين الدول من تعيين فصل أراضي و أقاليم كل دولة عن الأخرى.

و عليه يمكن القول بأن الحدود السياسية بين دول العالم هي ظاهرة بشرية بشكل أساسي و ليست ظاهرة طبيعية و ذلك لأن الإنسان نفسه هو الذي يقوم بتخطيطها تبعا لمصالح اقتصادية أو عسكرية و الحدود السياسية على الرغم من أنها ظاهرة بشرية إلا أنها تتماشى مع الظواهر الطبيعية و التضاريس الأرضية كالجبال و الأنهار و سواحل الأجسام المائية و غيرها[2].

ثانيا: أنواع الحدود

- **الحدود الطبيعية:** و هي الحدود التي تستخدم فيها الدول الظواهر الطبيعية كفاصل بينهم مثل الأنهار و الجبال و الهضاب و تعد هذه الحدود من أفضل و أسهل الحدود التي يتم رسمها على الخرائط مثل ما هو الحال ما بين كل من البرازيل و الأرجنتين و البارغواي.
- **الحدود الهندسية:** و التي يتم فيها إستخدام خطوط الطول و دوائر العرض لتحديد الفواصل بين الدول خصوصا في الأماكن الصحراوية.

[1] محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**،(كلية الأدب، جامعة القاهرة، 1997)، ص 241

[2] محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي**، (ط 1، الرياض، 2001)، ص 72.

- **الحدود الإيديولوجية:** و هي تلك الحدود التي و ضعت نتيجة الحروب بأنواعها سواء كانت استعمارية أو اهلية فبالنسبة للحروب الاستعمارية تأتي النتائج دائما لصالح الأقوى على حساب الأضعف، أما بالنسبة للحروب الأهلية فيتم تقسيم المنطقة بسبب النزاع الى أكثر من منطقة يفصل بينها تلك الحدود الإيديولوجية[1].

المطلب الثاني: أهمية الحدود السياسية

1. **تأمين البلاد:** الغرض الأساسي لوضع الحدود السياسية هو تأمين السكان الذين ينتمون لهذا الإقليم، سواء من الجانب الحربي أو الجانب الصحي...الخ.

فبدون حدود واضحة و محددة لن تستطيع أي دولة منع أي شخص من تهريب المخدرات و الأسلحة داخل أراضيها، كما لن يسمح بها بإقامة نقاط التفتيش و الحجز الصحي لمنع دخول الأشخاص المصابين بأمراض معدية تجنبا لحدوث أي وباء و بالتالي كلما زادت حدود الدولة السياسية و اتخذت شكلا هندسيا واضحا كلما زادت الأعباء على الحكومات لتأمينها.

2. **أغراض اقتصادية:** يحق لكل دولة فرض القوانين التي تنظم اقتصادها و التعاملات التجارية على أراضيها كما يحق لها فرض رسوم جمركية و ضرائب دخول على السلع المستوردة لحماية صناعتها القومية، بالإضافة لحقوقها في استغلال الموارد الطبيعية الموجودة داخل أراضيها من بترول و غاز طبيعي و مناجم ذهب ...الخ لكن بدون حدود سياسية واضحة لن تتمكن أي دولة من فرض سيادتها و ستنشب حروب دامية و نزاعات لا نهاية لها على أحقية كل دولة بالموارد الطبيعية المتواجدة في بقع معينة.

3. **أغراض ثقافية:** في البداية كان الهدف من وضع الحدود السياسية هو الحفاظ على هوية الدول و ثقافاتها و عاداتها و تقاليدها المختلفة لكن هذا الغرض لم يعد ضمن أهداف الحدود تقريبا فقد ساهم التقدم التكنولوجي الرهيب في ازالة الفروق الثقافية و السماح بالانفتاح على الدول الأخرى ساهم بشكل كبير في ضياع الهويات الثقافية خاصة بين الأجيال الصاعدة، حيث بات أغلب الشباب يقلد الدول الغربية بشكل عمياني دون أن

[1] عبد الحكيم سليمان وادي، **الدولة و أنواع الحدود**، متاح على الخط، https : // pulpit. Alwatan. Voice. Com.

ينتقي منها ما يتماشى وهويته و ثقافته العربية، كما أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في تقسيم الأمة العربية و تركها مفتتة رغم أنها تنتمي لنفس الأصل العرقي و الثقافي[1].

ويمكن القول لما ذكر سابقا أن شبابنا أصبح اليوم يقلدون الغرب والمستعمر بأتفه التقاليد بدءا باللباس الذي يصفونه بالتقدم والحضارة والرقي متناسين أن الرقي والتقدم العلمي والتكنولوجي هما أساس بناء المجتمع وتقدمه وليس كما يقلدون.

[1] إيمان عماد، الحدود السياسية: http : Hwww. LMAZA , com.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة البحثية في الفصل الأول للجانب المفاهيمي لكل من الأمن والحدود اللغوي والاصطلاحي ولقد تباينت التعاريف للأمن بين الكتاب والعلماء وخبراء السياسة حيث حاولت الخروج بتعريف إجرائي للأمن "الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ومنشآتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج"، كما تطرقنا إلى مقومات الأمن التي يرتكز عليها وكذا مستويات الأمن كما حاولت تعريف الحدود وأنواعها وتوضيح أهميتها.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعتبر الموقع الجغرافي لأي دولة محددا أساسيا في صياغة سياستها الخارجية، وهذا ما تعكسه الدراسات في الجغرافيا السياسية، حيث تهدف هذه الأّخيرة إلى إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي لأنه يعطي لدولة شخصية خاصة ويوجه سياساتها باتجاهات معنية وتعد الجزائر من الدول ذات الموقع الاستراتيجي والمساحات الشاسعة والامتداد الحدودي الكبير وهو ما جعل منها دولة تتصف بالقارة الغنية بتنوع ثرواتها الطبيعية، كما تعد تونس كذلك تتمتع بالثروات وموقعها الجغرافي الهام وحدودها مع الجزائر، حيث تسعى كل من تونس والجزائر إلى تأمين الحدود من الأخطار الخارجية التي تهدد أمن الدولتين واستقرارهما وتعرقل عملية التنمية التي لا تتحقق إلا بالأمن والاستقرار.

المبحث الأول: الدوائر الجيو أمنية للجزائر شرقا

المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته الإستراتيجية

تمثل الجزائر قلب منطقة المغرب العربي بامتياز حتى سميت لمدة طويلة بالمغرب الأوسط.

وقد ساهمت المساحة الشاسعة 42.39% من مساحة المغرب العربي كليا 19 مرة مساحة تونس و5 مرات مساحة المغرب الأقصى ومرتين مساحة ليبيا وطول حدودها البرية 6343 كم في ربطها بكل الدول المغاربة شرقا وغربا وجنوبا كما أن امتداد مساحتها 1200 كم على أكبر جزء من الضفة المغاربية على المتوسط، بعد ليبيا جعل منها بوابة شمالية إفريقيا على البحر المتوسط وتشغل الجزائر أكبر جزء من الصحراء المغرب العربي 1000000 كم.[1] أغناه بالموارد الطاقوية والمنجمية (احتياطات الغاز، البترول، الحديد، اليورانيوم، الذهب، وأفضله من الناحية الجمالية للهقار والطاسيلي).

تعد الجزائر منتج للنفط في منطقة المغرب العربي بعد ليبيا ويصنفها "سمير أمين" في كتابه (الاقتصاد العربي المعاصر) في خانة الدول البترولية المتوسطية التي تكون فيها الثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع.

إذا الجزائر تقع في منتصف الساحل الإفريقي الشمالي فيما بين تونس وليبيا من جانبها الشرقي والمغرب من جانبها الشمالي الغربي ولها حدود برية أخرى مع كل من مالي وموريتانيا والنيجر، وتمتد أراضي الجزائر بمساحتها الشاسعة التي تبلغ أكبر من 2,3 مليون كيلومتر على 18 درجة أرضية عرضية ما بين دائرة العرض 19 جنوبا و37 شمالا وتمتد فيما بين خطي 83 غربا و12 شرقا وتطل على البحر المتوسط بجهة ساحلية طويلة تزيد على 1300 كيلومتر بينما تتوغل جنوبا باتجاه القلب الإفريقي الصحراوي بمسافة تزايد 3000كيلومتر، ومن

[1] ميلاد مفتاح الحراثي ، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسطي، دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكيتها في إقليم غرب المتوسط**، (ط1، السينمائية: مركز كروستان للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، 2013)، ص33.

ثم أثر هذا الموقع ما بين البحر المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب على خصائصها الطبيعية بصفة خاصة لقاء الجانب المناخي.

ويعد موقع الجزائر ذا أهمية إستراتيجية فهو جسر اتصال ومحور التقاء بين أوربا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممر جنوبا للعديد من الطرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقعها بأبعاده الفعالة والمؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوره المغاربي حيث مثل الجزائر المغرب العربي الكبير[1]. ومركزه الاقتصادي والبشري والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي والإسلامي والبعد الثاني هو التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية ويتميز بمحورين:

الأول المتوسطي:حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزء من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة ومازالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي للمناطق الحساسة في السياسة العالمية، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوربا، لحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط اثنان إلى ايطاليا عبر تونس وصقلية وثالث إلى اسبانيا والبرتغال عبر المغرب وهناك رابع يربط حاسي مسعود بإسبانيا عبر قرطاجة.

الثاني المحور الإفريقي: حيث يعمل تغلغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال وربطها مع دول الجوار الإفريقي وازدادت فعالية هذا المحور بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي نشط العلاقات التجارية والبشرية وتشكل هذه المحطة الدور الريادي للجزائر على مستوى العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي واهم المعالم في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر ومن ثم تحديد وزنها الإقليمي

[1] الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم**، (ط1: دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، ، الجزائر ،2009)، ص24.

والدولي، وعلى الصعيد الاقتصادي يحتل الناتج المحلي الجزائري الخام المرتبة الأولى على المستوى المغاربي، وقد ساهمت المكانة الاقتصادية الجزائرية العالمية (المرتبة الخامسة عالميا كأكبر مصدر للغاز والسابع عشر كأكبر مصدر للبترول) وثقل سكاني بـ 42 مليون نسمة حاليا (إحصاء 2014) ، فتعزيز الريادة الجزائرية مغاربيا وهي شرعية الطموح الجزائري، فالجزائر ترى أن مكانتها وثقلها الجيوسياسي يجعل منها زعيمة المغرب العربي.[1]

المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لتونس وأهميته الإستراتيجية.

الجمهورية التونسية دولة صغيرة الحجم بالنسبة لجيرانها في منطقة الشمال الإفريقي، حيث تبلغ مساحتها أقل من 164 ألف كيلومتر مربع، يعيش فيها حوالي 11 مليون نسمة، حيث تقع تونس في منطقة شمال إفريقيا وهي إحدى الدول العربية المنظمة الى جامعة الدول العربية والتي كان لها دور بارز في السياسات العربية المشتركة والقرارات العربية من خلال مواقفها المتميزة خاصة قضية الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، يحد تونس من جهة الغرب دولة الجزائر، ومن الجنوب الشرقي دولة ليبيا ومن الشمال والشرق يحدها البحر الأبيض المتوسط.

تقع تونس بين خطي العرض 30° و14 دقيقة و37° و13 دقيقة شمال خط الاستواء وبين خطي الطول 7° و32 دقيقة و11° و36 دقيقة شرق خط غرينتش.

- يعد الساحل الشمالي بتميزه بأنه صخري مرتفع يجاوره أعماق بحرية منعرجة فيه خلجان واسعة كخليج تونس ورؤوس كرأس الطاسيلي الساحل سهول ساحلية ضيقة لاقتراب الجبال من البحر أما الساحل الشرقي فهو ساحل رملي منخفض قليل التعاريج فيه خلجان واسعة كخليج الحمامات وخليج قابس وجزيرة جربة وقرقنة، الجبال وهي سلسلة واحدة من جبال الأطلس البحري أعلاها سلسلة حمير، الهضاب امتداد لهضبة الشطوط في الجزائر تنتهي بسهول رملية فيها شط الجريد.

[1] الهادي قطش، المرجع السابق، ص25.

يتألف سطح تونس من سهول ساحلية التي تمتد على السواحل البحرية على البحر المتوسط وتتسع في الوسط، المناطق الجنوبية هي امتداد للسواحل الجزائرية النصف الجنوبي لأراضي تونس، يعد واد مجردة أكبر أنهار البلاد[1].

تنقسم بلاد تونس الى ثلاث مناطق كبرى:

- التل الأعلى الذي يغطي الشمال.
- الوسط التونسي، حيث الفيافي العليا والمنخفضة التي تنتهي عند الساحل الشرقي.
- المنطقة الداخلية التي يحدها شط جريد شمالا تتميز تلك الربوع بمساحتها الصحراوية الشاسعة وبواحاتها الغناء الملتفة حول عدد قليل من منابع الماء، تقع تونس العاصمة أقصى نقطة في شمال القارة الإفريقية وهي رأس انجلة.

الجغرافيا الإدارية: تنقسم الجمهورية التونسية إداريا إلى 06 أقاليم تنمية، توزع عليها 24 ولاية كالآتي:

- الشمال الشرقي: ولاية بنزرت، ولاية تونس، ولاية أريانة، ولاية منوبة، ولاية بن عروس، ولاية زغوان، ولاية نابل.
- الشمال الغربي: ولاية جندوبة، ولاية باجة، ولاية الكاف، ولاية سليانة.
- الوسط الشرقي: ولاية سوسة، ولاية منستير، ولاية المهدية، ولاية سفاقص.
- الوسط الغربي: ولاية القيروان، ولاية القصرين، ولاية سيدي بوزيد.
- الجنوب الشرقي: ولاية قابس، ولاية مدنين، ولاية تاطاوين.
- الجنوب الغربي: ولاية قفصة، ولاية توزر، ولاية قبلي.

تنقسم كل ولاية إلى معتمديات وهي التي تنقسم بدورها إلى مناطق.

[1] نفس المرجع السابق، ص 26.

المطلب الثالث:الموقع الجغرافي لليبيا وأهميته الإستراتيجية.

ليبيا تمتد على مساحة 1.759.540 كيلومتر مربع (679362 ميل مربع) مما يجعلها تحتل المرتبة 17 في العالم من حيث المساحة وهي أصغر نوعا ما من أندونيسيا في مساحة الأرض، وتقريبا تعادل مساحة ألاسكا الأمريكية يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الغرب تونس والجزائر والجنوب الغربي النيجر، ومن الجنوب تشاد والسودان، ومن الشرق مصر، وتقع ليبيا بين خطي عرض 19 درجة و34 درجة شمالا وخطي طول 9 درجات و26 درجة جنوبا .

- ✓ الساحل الليبي هو أطول من أي بلد إفريقي مطل على البحر الأبيض المتوسط إذ يبلغ طوله 1.770 كيلومتر (1.100 ميل) حيث يوجد جزء من البحر الأبيض المتوسط شمال ليبيا يسمى البحر الليبي، المناخ الغالب في أغلب مساحات البلاد جاف وبين الصحراوي والشبه الصحراوي.
- ✓ ويستثنى من ذلك المناطق الشمالية التي تتمتع بمناخ معتدل وهو مناخ البحر الأبيض المتوسط.
- ✓ كما أن الاكتشافات النفطية في ستينات القرن العشرين منح البلاد ثراء بسبب ثروتها، وقبل هذا أعتبرت ليبيا بلد مهم بسبب موقعها الجغرافي في وسط الشمال الأفريقي.
- ✓ عاصمة ليبيا هي طرابلس.
- ✓ المساحة 1759.540 كيلومتر مربع.
- ✓ عدد السكان 6.375 مليون نسمة (2017)[1].
- ✓ تغطي الصحراء الليبية معظم الأراضي في ليبيا وهي جزء من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا التي تشمل كل الدول الواقعة في تلك المنطقة مع وجود استثناءات في المناطق المرتفعة والواحات ومجرى نهر النيل في مصر.

[1] الهادي قطش، المرجع السابق، ص 27.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الحدودية على الجزائر

المطلب الأول: الإرهاب

يعرف الإرهاب بأنه "استعمال منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بشكل يثير الرعب والخوف ويخلق خسائر مادية، بغية تحقيق أهداف سياسية أو شخصية بالشكل الذي يتنافى مع قواعد القانون الدولي والداخلي".

ويعرف الإرهاب أيضا بأنه " العنف المستخدم ضد الأشخاص بقصد إخفاقهم وإجبار السلطات والهيئات والأشخاص ذو الشأن على تأييد أو تنفيذ المطالب أو تحقيق الأغراض التي من أجلها كانت الأعمال الإرهابية".

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث الى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث أنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان والحدود".

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة وحوض البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل طالت الدول بأشكالها وأنظمتها الديمقراطية منها والدكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الشرقية منها والغربية الإسلامية منها وغير الإسلامية"[1].

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على

[1] أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004 ، ص 178.

رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، المرقعون بالدم، بوكوحرام...الخ وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي النيجر تشاد بالإضافة الى ذلك ليبيا التي أصبحت معقلا للجماعات المتشددة لاسيما أنصار الشريعة في شرقها وفجر ليبيا في غربها بالإضافة الى تنظيم الدولة الدموية المستبد .

ارتبطت ظاهرة الإرهاب الدولي في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء، تحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة في مختلف دول المنطقة، باعتبارها تمثل أحد أهم الأخطار والتهديدات الأمنية التي تهدد العالم بصفة عامة ومنطقة المتوسط وشمال إفريقيا بصفة خاصة، وقد عرف انتشار داعش الإرهابي خاصة منذ عام 2015 في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقة سرت السهلية، ونفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية.

القاعدة: تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ 2001 وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري ليتسع فيما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وتشاد وليبيا وموريتانيا...الخ.

وزيادة على كل ما سبق فإن التنظيمات الإرهابية التي ذكرناها، خاصة ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، الذين نجحوا منذ عام 2014 التمدد غربا بإتجاه منطقة المغرب العربي، وهو ما أكدته العديد من التقارير الغربية.

وإذا إستثنينا الجزائر التي تزخر بتجربة طويلة في مكافحة الإرهاب فإن باقي دول منطقة شمال إفريقيا وخاصة الساحل الإفريقي تعاني من ضعف وهشاشة بناها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى العسكرية الأمر الذي سهل على هذه التنظيمات الإرهابية الخطيرة اختراق هذه الدول وإضعافها واستنفاذ قواتها[1].

يؤثر تواجد هذه الجماعات الإرهابية في منطقة المتوسط عامة وشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي خاصة مع تعاظم التجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة

[1] أمينة حلال، المرجع السابق ، ص179

والتجارة بالأسلحة على دول الجوار ومن بينهم الجزائر وأمنها الوطني وما حدث عام 2013 في حادثة تيقونتيرين النفطية في الجنوب الجزائري من عمل إرهابي الذي كان سبب في تسلل إرهابيين من التراب الليبي إلى داخل الحدود الجزائرية، خير دليل على ذلك ولكن بفضل يقضة الجيش والقوات الخاصة أفشل العملية الإرهابية والخطيرة بذكاء وحنكة.

فيما يخص أوروبا فقد طالتها الأعمال الإرهابية وتمثلت في تفجيرات باريس في 13 نوفمبر 2015 ولندن في 15 سبتمبر 2017 حيث نجد أن أوروبا ليست في مأمن من هذه الجماعات الإرهابية، فالإرهاب أصبح ظاهرة عابرة للأوطان والحدود.

تقدر قوات الجماعات الإرهابية حسب بعض المصادر الإعلامية بأكثر من ألفي فرد (حوالي 700 فرد من أنصار الدين، أكثر من 600 تابعين للقاعدة، أكثر من 300 ينتمون لحركة التوحيد والجهاد وبعض المنتمين لحركة بوكوحرام، حوالي 400 جاؤوا من أفغانستان وبعض الدول العربية وحتى من أوروبا)، هذه المجموعات التي تأخذ من شمال مالي (مساحته تساوي مساحة دولتي فرنسا وإسبانيا معا) ميدانا لنشاطها وتحركاتها، منظمة في شكل مجموعات صغيرة مدربة على حرب العصابات وبعض أفرادها ينشطون في منطقة الساحل منذ عدة سنوات وتربطهم علاقات تجارية وتهريب مع بعض السكان المحليين، فهم إذن على معرفة جيدة بالأرض ومتعودون على مناخها.

إن الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وجماعات بوكوحرام، وحركات التوحيد والجهاد في المتوسط وكذا سائر التنظيمات الإجرامية العابرة للأوطان مع انتشار تدفق السلاح في المنطقة وتورطها في الاتجار بالبشر وانتهاك حقوق الإنسان والاتجار بالمخدرات وعمليات خطف السياح والدبلوماسيين وغيرها من الجرائم الإرهابية[1].

ويمكن القول أن الجزائر أصبحت مرجعا مهما لكافة الدول خاصة أمريكا وأروبا نظرا لخبرتها وتجربتها الطويلة في مكافحة الإرهاب وخاصة في العشرية السوداء المليئة بالدماء والتضحيات

[1] نفس المرجع السابق ، ص 180.

ولكنها انتصرت في النهاية بفضل يقضت قوات الجيش الوطني الشعبي والقوات الخاصة ومختلف الأسلاك الأمنية في كل أنحاء الوطن وهو ما جعل الكثير من الدول تسترشد بها ولكن لازال الخطر يحوم حول حدودنا مع تونس وليبيا ومالي للأسف، وبالرغم من أن الدول كل من أمريكا والغرب لم تقف الى جانب الجزائر في محنتها بل ساندت الإرهاب الهمجي.

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.

لقد شهدت الجريمة المنظمة تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة، خاصة في منطقة المتوسط الغربي وبالأخص في ضفته الجنوبية كما أنها ارتبطت بالهجمات الإرهابية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، استغلت التنظيمات الإرهابية الانفتاح الاقتصادي لتحقيق أهدافها.

وتعد الجريمة المنظمة من أخطر الظواهر العابرة للحدود الوطنية والتي تهدد كيان الدول في العالم بصفة عامة وفي المتوسط بصفة خاصة، فإذا كان الإرهاب يسعى إلى تحقيق أهداف سياسية فإن الجريمة المنظمة ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية ومالية، والعديد من الجرائم الاقتصادية كجرائم الغش التجاري والاختلاس والتهريب وتجارة المخدرات وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية وما ينجر عنها من جرائم[1].

المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية.

تعريف الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية): تعرف بأنها انتقال فرد أو جماعة من مكان الى مكان آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

أما التعريف الإجرائي للهجرة غير شرعية أو السرية في الجزائر اصطلح عليه مصطلح (الحرقة) وهو مصطلح شاع استعماله في المغرب الأقصى والجزائر خصوصا، وهي كلمة مشتقة من حرق يحرق حرقا، وقيل أن سبب التسمية يعود الى أن "الحراق" عندما يقرر السفر عبر قارب الموت، لا يحرق وثائقه التي تربطه ببلده الأصلي فقط بل يحرق ماضيه كله رغبة

[1] عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديد الأمن القومي المغربي**،(دط، مركز الحضارة العربية، 2003) ،ص 14

في واقع جديد، إن حدثت المعجزة وكتب له عمر جديد كما تعني أولائك الذين يقطنون البحر الأبيض المتوسط متجهين الى الجنوب الأوروبي في "قوارب الموت".

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية على مستوى كل من دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها وقد عانت دول شمال إفريقيا ومن بينهم الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي والنيجر والتشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا.

لقد تزايد عدد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي إلى دول الإتحاد الأوروبي بوسائل نقل غير مأمونة، ما عرض بعضهم إلى أخطار جمة ولا يمر أسبوع دون ورود أخبار عن غرق أحد القوارب غير الصالحة للملاحة بكل ركابها وأخبار عن جثث تلقيها المياه على الشاطئ، وأخبار عن أشخاص دفعوا أموال طائلة للمتاجرة بالبشر.

تعود أسباب الهجرة غيرا لشرعية إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة وتدني الأجور وضعف القدرة الشرائية وكذلك أسباب اجتماعية منها ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي وانتشار الفقر والأمراض[1].

[1] عبد اللطيف محمود، المرجع السابق ، ص 15.

المبحث الثالث: آليات مراقبة الحدود الجزائرية.

المطلب الأول: مراقبة ومواجهة عمليات التسلسل والهجرة غير النظامية العابرة للحدود

تعد الجزائر أحد أكثر الدول المغاربية استقطابا لظاهرة الهجرة غير الشرعية والتسلسل حيث تعتبر من المشكلات التي عانت منها على مر السنين، خصوصا في رواقها الجنوبي مع كل من مالي والنيجر وليبيا وذلك في ظل تدهور الأوضاع الدولية من الناحية الاقتصادية والأمنية وحتى البيئية منها وتتسم هذه المشكلات العابرة لحدود الدولة الجزائرية بخصائص تنفرد بها عن غيرها من الدول المغاربية الأخرى نذكر منها:

أ- تعدد الجنسيات الأجنبية المتسللة الى الدولة، حيث أكدت مصادر إحصائية أن مصالح الأمن أوقفت أواخر عام 2013 أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة إفريقية، كما أوقفت مصالح الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مختلفة مالية وتشادية ونيجيرية في مناطق تيريرين، غرسو وإيليني الجبلية بولاية تمنراست بينما بلغ عددهم منذ عام 2000 حوالي 70 ألف مهاجر غير شرعي وارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 ب 80%.

ب- تداخل مشكلة التسلل مع الظواهر الإجرامية، إذ أخذت ظاهرة التسلل عبر الحدود الدول في الوقت الراهن طابع الجريمة المنظمة التي تحركها وتقودها عصابات إجرامية ذات تنظيم متكامل يتولى قيادة عمليات التسلل من مناطق طرد العمالة إلى الدول التي تشكل مناطق جذب للمتسللين الباحثين عن فرص عمل وحياة جديدة وهو ما أصطلح على تسميته بظاهرة الهجرة غير النظامية من دولة إلى أخرى.

ت- تصاعد ظاهرة التسلل والهجرة الغير نظامية، وذلك لتدهور الأوضاع الداخلية للدول الهشة والمنهارة وتسلل أفرادها المهاجرين من جهة، وكذا تزايد حالات تهريب المهاجرين إلى ليبيا أو المغرب وتقاطعها مع الجزائر كنقطة عبور، وصولا إلى أوروبا (ايطاليا أو إسبانيا تحديدا) من

جهة ثانية، ليس فقط من طرف المهاجرين الأفارقة وإنما حتى من طرف لاجئين من دول عربية في الجزائر.[1]

لذا فتفاقم ظاهرة التسلل والهجرة الغير نظامية حيال الجزائر واستمرار تدفق المتسللين والمهاجرين أستوجب القيام بالعديد من الجهود لمواجهتها على المستوى المحلي، توزعت جملة من التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية والهيكلية الأمنية.

المطلب الثاني: التدابير القانونية والتشريعية:

شددت الأنظمة والقوانين والقرارات لإدارة العقوبات والمخالفات على فئات المواطنين المخالفين للقوانين والأنظمة المعمول بها في الجزائر خاصة المادة 175 مكرر من قانون العقوبات والمادة (303 مكرر 30،31) يعد تهريبا للمهاجرين غير الشرعيين وفقا للخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية وتتم محاكمة المهاجرين غير شرعيين وفقا للمادة 175 من قانون 90/10 مؤرخ في 25 فيفري 2009، المعدل والمتمم لأمر 66/651 المؤرخ في 08 ماي 1966 المتضمن لقانون العقوبات الجزائري وهذا من خلال الإجراءات التنظيمية تقوم أجهزة الأمن المكلفة بمواجهة ظاهرة الهجرة غير النظامية بتكثيف جهودها في مطاردة وضبط المتسللين الذين نجحوا في اختراق حدود الدولة والبقاء فيها وكذلك نشطت جهود القوات المسلحة ممثلة في إدارة حرس الحدود والسواحل في تكثيف دورياتها على امتداد الحدود الدولة البرية والبحرية لإحكام السيطرة وضبط من يحاول التسلل، حيث يقوم رجال شرطة الحدود بتوقيف المهاجرين غير الشرعيين وبعدها يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تقوم بالتحقيق معهم وتشخيص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية وتتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 660 من القانون البحري رقم 98/05 ومواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب جرائم ويتم تقديمهم إلى العدالة[2].

---

[1] نور الدين دخان، عبدون الحامدي، "**دراسة مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**" دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر جانفي 2016، ص 172.

[2] المرجع نفسه ، ص 173.

المطلب الثالث: الهيكلة العسكرية والإجراءات الأمنية:

عملت الجزائر على تعزيز جهودها لمراقبة حدودها البرية والبحرية والجوية وكانت لعدة وحدات مهام أمنية وتنظيمية لعبور الأفراد وضبط الحدود من هذه الوحدات:

أ- قيادة وحدات حراس الحدود "GGE": تم إنشاء هيئة حراس الحدود الجزائرية بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 17 نوفمبر 1977 وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 04 – 91 المؤرخ في 08 جانفي 1991.

ب- حراس الشواطئ: وهي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة الموانئ والشواطئ وحمايتها من كل محاولات التهريب في المجال البحري والطبيعي إذ حددت مهامها بمقتضى الأمر الصادر في 03 أفريل 1973.

ت- مصالح شرطة الحدود: لها دور هام في مراقبة الحدود متمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود.

ث- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير شرعية "BriC" والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة.

ج- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية "OCLIC" الذي أنشأته المديرية العامة للأمن الوطني وهو جهاز للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية وهذا من خلال[1].

-الحماية ضد عمليات التهريب الحدودية وجرائم أمن الدولة : تعد عمليات التهريب أحد المشكلات الحقيقية التي تتعامل معها الأجهزة الأمنية العاملة في المنافذ البرية والجوية والبحرية الجزائرية، وما يزيد من تعقيد مواجهة مشكلة التهريب ومختلف جرائم أمن الدولة تعدد صورها وهذا ما يستلزم أيضا زيادة الموارد والإجراءات الوقائية، في هذا الإطار سطرت قيادة الدرك الوطني جملة من الإجراءات جسدت من طرف وحدات حراس الحدود بهدف تعزيز جهاز الأمن الرقابي وهي:

[1] نور الدين دخان، عيدون الغامدي، المرجع السابق، ص 173، 174.

أ- إجراءات أمنية تنظيمية، عبر تعزيز التشكيل القتالي لمجموعات الحرس الحدودية وتدعيم بمراكز الشرطة القضائية التي لها أثر أكثر فعال من حيث تحقيق النتائج المرجوة لمكافحة الأشكال المختلفة للتهريب.

ب- إجراءات وقائية ميدانيا، حواجز مادية في المناطق المفتوحة، فطبيعة المنطقة المفتوحة النطاق على بعض السرايا فرضت اتخاذ تدابير صارمة ومكثفة للدوريات الأمنية التي تم تعزيزها بالعوائق الهندسية بحفر خنادق، بناء حواجز، الأسوار والأسلاك الشائكة وغيرها خصوصا في المناطق الأكثر نشاطا في عمليات التسلل وعبور المهربين بالمركبات أو الدواب أو حتى المترجلين، بغية تضييق الخناق وسد ثغرات المسالك وكشف الأماكن الأخرى التي قد يلجؤون لها وهذا ما يسهل عمليات الرصد والملاحظة على الضفتين الشرقية والغربية للجزائر.

ت- إعداد خطط المراقبة والرصد، والتي تركز أساسا على مسالك تهريب المخدرات والمتسللين.

ث- عقبات سكان الحدود، فالتواجد السكاني الكثيف والقريب من الحدود مع تشابك علاقات القرابة والمصاهرة مع سكان البلد المجاور وإمكانية توريطهم مع جماعات التهريب وغيرها، بعد مصدر عرقلة أو داعمة لعمل الحراس في حالة ما إذا تعاون السكان الحدوديين في توفير المعلومة حول تحركات أشخاص غرباء بالمنطقة[1].

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، المرجع السابق، ص 175.

خلاصة الفصل:

تتمتع كل من الجزائر وتونس بموقع جغرافي هام، كما تملك كلا من هذين البلدين ثروات طبيعية هامة مم جعل على البلدين الجزائر وتونس التعاون من أجل الحفاظ على المميزات من خلال حدودها المشتركة لذلك تم وضع آليات واستراتيجيات أمنية من أجل حماية الحدود الشرقية الجزائرية مع تونس من التهديدات الخارجية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة التي أصبحت تهدد الأمن والوحدة الوطنية والتي بدورها تهدف عرقلة عملية التنمية في الدول.

الفصل الثالث

تمهيد:

إن الحديث عن التهديدات الخارجية أو الإقليمية أو الحدودية بالنسبة للجزائر يمكن أن تستهله من أي اتجاه شاء، فالجزائر وعلى طول حدودها البرية البالغة 343.006 كم تحيطها دول تشهد حالة من عدم الاستقرار والتوتر، تشكل تهديدا لأمن الدولة الجزائرية رغم اختلاف أسباب وأشكال تلك التهديدات، ولا يمكننا معرفة حجم هذه الأخيرة إلا من خلال التطرق لها بنوع من الشرح والتفسير وهو الأمر الذي سوف نعالجه من خلال هذا العرض.

المبحث الأول: تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الجزائري.

المطلب الأول: انعكاسات الأزمة التونسية على الأمن الجزائري.

منذ اندلاع الأحداث السياسية في تونس مع نهاية 2010 وبداية 2011، عرفت تونس حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي وعلى دول الجوار خاصة الجزائر التي تبحث عن استقرار جوارها الإقليمي في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، ولعل الجزائر تعتبر أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس مباشرة بسبب القرب الجغرافي ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، وبالتالي فإن انعكاسات الأحداث السياسية والأمنية في تونس على الجزائر كان بشكل كبير ومن أهم هذه التداعيات[1] والانعكاسات على الأمن الجزائري.

أولا: النشاط الإرهابي في تونس وانعكاساته على أمن الجزائر.

كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس تمثل جبهة استقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل اندلاع الأحداث في تونس نهاية 2010، ومع بروز النشاط الإرهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي ومنطقة الكاف، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديدات على حدودها، وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود وما يلاحظ هو إزدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، فمن بين منفذي الاعتداء الإرهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين[2].

[1] عزالدين عبد الموالى،" **الانتقال الديموقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديموقراطي**" مركز الجزيرة للدراسات في: 2014/2013 متوفر على الرابط: http: // stmdies. Algayeera. net.

[2] صابر رمضان، " **أبعد من مالي: أزمة شمال إفريقيا** "، جريدة القدس، العدد 7346، 2012/06/30، ص 18.

ثانيا: تزايد نشاط الجريمة المنظمة.

تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية والتي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة ، ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا وتونس، أين يتم تخزين استعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال إرهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديد مباشر لأمن واستقرار الجزائر، من خلال وصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الإرهابية المسلحة[1].

المطلب الثاني: مسألة تأمين الحدود الشرقية مع تونس.

لقد أصبحت ظواهر كل من الإرهاب والتهريب والتجارة الموازية بالشريط الحدودي الجزائري التونسي في السنوات الأخيرة من الأنشطة التي تحتل مركز الصدارة في سلم المخاطر الإستراتيجية المهددة لأمن واستقرار كلا البلدين خاصة وأن استفحال هذه الظواهر ارتبطت ارتباطا عضويا بسياسات تنموية غير ممنهجة مورست منذ عقود، جعل من هذه المناطق بيئة خصبة للنشاط الإرهابي وتغذية الجماعات الإرهابية تاريخيا، لطالما كانت هذه المناطق محورا للتواصل بين البلدين بل ولا يزال الى يومنا هذا ويكفي ان نشير الى عدد العابرين للحدود من مواطني البلدين، سواء تعلق الأمر بالتنقل لأغراض تجارية أو خدماتية أو سياحية، وهو ما يستدعي الاهتمام أكثر بتنمية هذه المناطق وعدم حصرها فقط ضمن المقاربة الأمنية، فإذا عرفنا أن البلدين لهما أكثر من عشر نقاط عبور، يكفي عندئذ أن نفكر بجد في تحسين العديد من البنى التحتية وعلى رأسها تنويع المواصلات كعملية ضرورية تشرطها تنمية المناطق الحدودية، ومن المفارقات الهامة التي نلاحظها هنا هي أن كلا البلدين محفزان للغاية للتعاون أكثر، خصوصا وأن المناطق الحدودية تتسم بالعديد من الخصائص المتشابهة والبيئة المناسبة

[1] سليم بوسكين، **تحولات البنية الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري**2014/2010، مذكرة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2016، ص 147.

التي تساعد على إرساء مشاريع مشتركة مربحة للبلدين، لكن رغم كل ذلك نلاحظ تأخرا واضحا لتفعيل سبل هذا التعاون باستثناء التعاون الأمني فرغم وجود ما يعرف باللجنة المختلطة الخاصة بالمسائل الحدودية والتي تضم قيادات عليا في كل من البلدين لكن يبدو أن توجهها ينصب أكثر في التعاطي مع القضايا الأمنية على وجه الخصوص، فالتعاون سيما فيما يتعلق بحماية المناطق الحدودية من تنامي المد الإرهابي وذلك عبر تبادل المعلومات والتنسيق العملياتي.[1] ولذلك ازدادت الأعباء المادية والبشرية لتامين الحدود الشرقية مع تونس خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس وضعف الإمكانيات وقلة الخبرة والاحترافية التونسية، فمنذ اندلاع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومالي، أي منذ نهاية سنة 2010 وميزانية الدفاع الوطني في إرتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني والإستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية واي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني وأمن المجتمع والأفراد.

وتخصص الجزائر لذلك إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس لصد الانعكاسات الخطيرة على المستوى العسكري، والجانب الاقتصادي لأن هذه الإمكانيات المسخرة من شأنها أن توجه أنشطة وبرامج التنمية الوطنية إلى أحسن مما تذهب في أنشطة إستنزافية لمقدرات البلاد[2].

---

[1] شاكر مصطفى شريف سماحة، **الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج،(ط1**، إبن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر وهران، 2018)، ص 231-232.

[2] عز الدين عبد المولى، " **انتقال الديموقراطي في العالم أضواء على التجربة التونسية في إنتقال الديموقراطي**" مركز الجزيرة في الدراسات في: 2013/025/14 متوفر على الرابط: http: // stmdies. Algayeera. net

المبحث الثاني: المقاربة الأمنية الجزائرية لحماية الحدود مع تونس .

المطلب الأول: جهود الجزائر لحل الأزمة التونسية.

أولا: برزت الأزمة السياسية في تونس بعد اعتقال السياسي اليساري شكري بلعيد يوم 06 فيفري 2013، أدت في مرحلة أولى إلى استقالة حكومة السيد محمد الجبالي، وجاءت حكومة السيد: علي العريض، والتي لم تتمكن بدورها من تجاوز الأزمة غير أن طرح بعض من مكونات المجتمع المدني (الرباعي) ذي المصداقية داخليا وخارجيا، صادرة للحوار السياسي بين أطراف النزاع في محاولة لامتصاص الأزمة وإيجاد حلول عملية لتجاوزها، لم يكن مسار الحوار سهل أوفي المتناول بل عرف عقبات وانتكاسات عديدة في مختلف مراحله، غير أن إرادة الرعاة للحوار وإيمان أطراف النزاع بأهمية هذه الآلية كأداة لتجاوز العقبات والصعوبات للوصول الى التوافق حول القضايا الرئيسية، ساهمت إلى حد بعيد مع أطراف النزاع في إنفراج الأزمة بعد التوافق على شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة والإنفاق حول القضايا الإجرائية الأخرى[1].

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تتأثر بكل ما يحدث في تونس، ورغم نفي رئيس الحكومة تدخل الجزائر في الشأن التونسي إلا أنه لم ينفي سعيها إلى استقرار الوضع في الشقيقة تونس أما سفير الجزائر بتونس فأعتبر أن ما قامت به الجزائر وما تقوم به لا يعد وساطة ولا تدخل في الشؤون الداخلية التونسية، كما كانت الزيارات المكوكبة التي قام بها كل من الأستاذين الغنوشي والباجي قائد السبسي الجزائر ذات دلالة واضحة على إهتمام الجزائر بالنزاع في تونس وحرص أطرافه على دور الجزائر للمساعدة في فض النزاع ومهما كان الأمر، يبدو أن الجزائر أكثر الأطراف استفادة من الحوار الوطني ونتائجه الإيجابية في هذه المرحلة على الأقل، فانعقاد الحوار الوطني وما يتمخض عنه من نتائج تساهم بالضرورة في سبل تقليص حدة الأزمة التي تعيشها تونس كما يساعد على توفير الاستقرار الأمني، وهي أوضاع تخدم

[1] عبد اللطيف الحناشي، **الحوار الوطني في تونس الآليات والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات ، متوفر على الرابط الإلكتروني : http: // stndinco. Algazira. Net.

الوضع الجزائري الحالي بشكل عام والسلطة الحاكمة بشكل خاص. وترتكز الخطة السياسية الهادفة إلى حل الأزمة السياسية على عدة نقاط أساسية تنطلق بتوقيع ميثاق يتضمن التزامات وضمانات بين الفرقاء السياسيين بحضور الأطراف الراعية للحوار السياسي ثم تنازل جبهة الإنقاذ المعارضة على شرط استقالة الحكومة قبل انطلاق الحوار مع الإتلاف الثلاثي الحاكم (الترويكا) على أن تقبل المعارضة إعلان رئيس الحكومة استقالته، وتعهده بذلك وتتضمن هذه المبادرة التي تأتي بعد انسداد الأفق السياسي تحديد مهام المجلس التأسيسي زمنيا ومن ناحية المهام، وكذلك تنقيح القانون المنظم للسلطات لتحديد الطرف الذي ستوكل له السلطة التشريعية بعد حل إنهاء أعمال المجلس التأسيس (البرلمان)

ومن أبعاد الوساطة الجزائرية أنها جاءت بعد الإعلان عن إمكانية إنشاء قاعدة أمريكية في تونس، وتحديدا في منطقة للحدود المشتركة بين البلدين وهو ما سارعت تفنيده وزارتي الخارجية والدفاع التونسية، وكذلك في ضل التعاون العسكري والأمني بين الحكومتين للقضاء على الجماعات المسلحة في المناطق الجبلية الغربية التونسية[1]. ومع ظهور معطيات إستخباراتية عن وجود تنسيق بين جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي تخطط لاستهداف المناطق الشمالية التونسية الجزائرية.

ثانيا: في 2014/04/07 وقعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقيات الشراكة بين الجزائر وتونس على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، تخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة الى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين وتسوية الوضعيات المالية العالقة كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين وأنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرق الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة، كما إتفقت الجزائر وتونس في اجتماع جهوي لمسؤولين رفيعي المستوى بمحافظة الطارف الحدودية، على خطة مشتركة لمواجهة

[1] عبد اللطيف الحناشي، المرجع السابق.

الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الأزمة الليبية، حيث اتفق الجانبان في سياق هشاشة قدرات السلطة الليبية بوضعها الراهن على تأمين الحدود الملتهبة حيث تم التركيز على تنمية المناطق المشتركة من اجل تجنيبهم الوقوع في فخ الانضمام الى " داعش".

– الاتفاق الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود: عقد رؤساء حكومات تونس والجزائر وليبيا اجتماعا في يوم 2013/01/12 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاثة، هدف الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل وبحث في القضايا السياسية والاقتصادية، إضافة الى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاربة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي، ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث استعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقو عليه تسمية أمن وطمأنينة المنطقة وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود وبالمنطقة بكاملها. على خلفية التدخل العسكري الفرنسي في مالي، لإنهاء سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال البلاد[1].

[1] نور الدين دخان، عيدون العامدي، مرجع سابق ص 178.

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية وكيفية المساهمة لتنمية الحدود.

أولا: تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية حيث تعتبر العقيدة الأمنية تلك الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل تضاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة وهو ما أكسب الجزائر إحتراما دوليا.

1. مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

- فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور في الفصل السابع من الباب الأول وهي مبادئ أغلبها تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي) وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، حيث تضمنت علاقات حسن الجوار واحترام سيادة الدول.
- **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:**

هو مبدأ نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية، كما نصت عليه مواثيق المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، فمن منطلق أن الدول تؤثر وتتأثر بما يدور حولها يفرض على الدول المجاورة التقيد بمبدأ عدم التدخل في الدول التي تعاني من أزمات في الداخل لأن ذلك قد يؤدي إلى إتساع نطاق النزاع ونتائجه السلبية.

- **الحل السلمي للنزاعات بين الدول وعدم اللجوء إلى القوة:**

وهو مبدأ تبنتة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال، حيث يقوم على أساس الحل السلمي للنزاعات بين الدول خصوصا المجاورة منها في إقليم معين في إطار التفاوض المباشر أو عبر وساطة المنظمات الإقليمية والدولية، وقد نجحت دبلوماسيتها في احتواء العديد من النزاعات فالجزائر تسعى جاهدة لإيجاد حلول للنزاعات الإفريقية في الإطار الأفريقي من أجل إقصاء القوى الخارجية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتنازعة وتجنيب إلحاق الضرر بها[1].

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، المرجع السابق، ص 292.

- **مبدأ التعاون مع دول الجوار:**

يقوم هذا المبدأ أساسا على دفع التعاون الثنائي والإفريقي قصد تدعيم وتطوير علاقات الجوار بين الدول، وبذلك قامت الجزائر بتوقيع اتفاقيات إخاء وحسن الجوار والتعاون مع كل الدول المجاورة باستثناء المغرب

- **دعم حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة:**

يعتبر مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مستمد من تجربتها أثناء الثورة التحريرية وتمارسه الآن مع الدول التي مازالت تقبع تحت وطأة الاستعمار كالصحراء الغربية التي صنفتها الأمم المتحدة كقضية تصفية استعمار[1].

ثانيا: كيفية المساهمة لتفعيل عملية تنمية المناطق الحدودية ضمن سياق دراسة حالة التعاون الجزائري التونسي على المستوى الإقليمي الحدودي، بل يلاحظ عدم قدرة البلدان الدول الجارة في الانخراط الفعلي لتنمية المناطق الحدودية، سيما إذا ما قارنا وضع واقع التنمية في هذه المناطق مع العديد من النماذج الدولية الناجحة ضمن هذا السياق، يمكن الإشارة هنا إلى بلدان معينة استطاعت أن تؤسس برامج مشتركة لتنمية مناطقها الحدودية وحققت نتائج كبيرة مثل نموذج إستونيا ولاتفيا والنموذج الإرلندي، وعليه يمكن الرجوع لفحص هذه النماذج قصد الاستفادة منها، فمن بين الدروس التي يمكن أن نسجلها عند فحص أسباب نجاح هذه النماذج درسين أساسيين:

– الدرس الأول يتمثل في حضور الإرادة السياسية الحقيقية في تلك النماذج في حين وعلى عكس من ذلك نجد أنه رغم تصريحات السياسيين في كل من الجزائر وتونس بضرورة تنمية المناطق الحدودية، بل وأن البلدان وقعا اتفاقا في أكتوبر 2013 يهدف لتنمية هذه المناطق ويتضمن إنجاز مشاريع مشتركة تراعى فيها الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية على الشريط الحدودي وذلك من أجل تحسين مستوى الخدمات المقدمة.

[1] صالح زياني، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد 5، 2012، ص 291

الى سكان هذه المنطقة التي تعرف ركودا تنمويا وانتشار الفقر، فضلا عن تأزم الوضع الأمني بسبب نشاط التنظيمات الجهادية، لكن ترجمة بنود ذلك الاتفاق على أرض الواقع لم يتم تفعيلها، أما الدرس الثاني فيتعلق باشتراك النخب المحلية في تلك النماذج من خلال منحها اختصاصات تشريعية واضحة مكنتها من المشاركة الفعالة في إدارة الكثير من القضايا خاصة التنموية منها في المناطق الحدودية، في واقع الأمر أن التعاون في تنمية هذه المناطق الحدودية يعكس، ولو بدون تبني الطرح المتشائم، حالة التعاون بين البلدان المغاربية ككل، فالتعاون البيئي بين هذه البلدان سيما في شقه الاقتصادي يعد ذلك ضعف ضمن كل التجارب التكاملية في العالم فهولا يتعدى نسبة 02% بالمنطقة المغاربية في أحسن الأحوال رغم عامل الاستقرار الذي ميز العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين الجزائر وتونس منذ عقود لكن لم يتم الاستفادة من هذا العامل المهم للغاية والذهاب بالعلاقات الثنائية سيما ذات الصبغة التنموية إلى نهايتها المنطقية، أي التكامل التنموي ولا نقول التكامل الاقتصادي فقط، في المناطق الحدودية بين الدول، ومن هنا يبدو من المنطقي أن يتم التفكير في المقاربة الملائمة للتغاضي مع مجمل التحديات التي تواجهها هذه المناطق الحدودية، مقاربة متكاملة يكون للجماعات المحلية دورا فعالا فيها.

قبل أن نطرح بعض الأفكار التي من شأنها تفعيل عملية تنمية المناطق الحدودية، أود أن أشير أن ما سيطرح من أفكار هنا ليس من باب تحليل التمني كما نطلق عليه نحن في ميدان البحوث السياسية والاجتماعية بشكل عام، بقدر ما هو تصور موضوعي لواقع ننشده جميعا، أن تنمية المناطق الحدودية يمكن النظر إليها كونها القاطرة ونقطة الانطلاقة لتفعيل الحلم المغاربي الذي طالما ظل ولا يزال يراود أبناء المغرب العربي ككل[1].

لقد أصبح من الضروري في ضل التحديات التي تواجهها المنطقة حاليا أن يسهم الكل سواء صناع القرار أو بقية الفواعل الآخرون سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وعلى رأسها النخب المحلية في التمكين لاستدامة اقتصادية متينة وكذا العمل لتحقيق التنمية

[1] شاكر مصطفى، شريف سماحة، مرجع سابق ص 239، 240.

الاجتماعية التي تعد شرطا لا يمكن الاستغناء عنه لأي مجهود يقصد من ورائه النهوض بالمناطق الحدودية بين البلدين.

من خلال الدراسة البحثية للفصل الثالث هناك ثلاثة محاور متكاملة ينبغي التعاطي معها سوية و يمكن تسميتها بالأهداف الخاصة أو الدقيقة و هي:

أ- النهوض بالاقتصاد و كذا التنمية الاجتماعية في المناطق الحدودية من خلال دعم و إرساء مبادرات الشراكة الاقتصادية و الاجتماعية بالاعتماد على الموارد المشتركة بين هذه المناطق و ضمن هذا السياق يكون من الواجب أن نؤسس لما يعرف في الأدبيات السياسية بالأنموذج الإستراتيجي للتعاون في المناطق الحدودية أين تضطلع النخب المحلية بدور ريادي في هذا الشأن.

ب- العمل المشترك لمواجهة التحديات المشتركة سيما في المجال الأمني أو حتى البيئي سيما و أن مضامينها توسعت لتشمل ابعاد مجتمعية و إنسانية تستدعي اشتراك فواعل إضافية لمواجهتها.

ت- تشجيع ما يمكن ان نسميه التعاون المحلي بين مواطني هذه المناطق[1]. ويكون للجماعات المحلية مجالا واسعا للتدخل ضمن هذا السياق سيما من خلال الاستفادة من التجارب ذات القيمة و الجودة في إدارة الشأن المحلي في كل المنطقتين مثل تلك التي تجعل من المواطن منخرطا بشكل فعلي في رسم السياسات العامة و إدارة الشأن العام المحلي، و نود أن نشير هنا الى جانب مهم و هو الترقية و التعاون الثقافي في المناطق الحدودية لما لهذا الجانب من أهمية في تشكيل وعي أعمق بأهمية و ضرورة التكامل بين أبناء هذه المناطق، إضافة لما سبق يمكن تأسيس برنامج خاص يتعلق بتنمية المناطق الحدودية مع فحص نقاط القوة و الضعف التي تكتنف هذا البرنامج، يكون الهدف القريب لهذا البرنامج تنمية المناطق الحدودية أما الهدف المتوسط المدى فيتمثل في تحقيق الاندماج ليس فقط لهذه المناطق بل لتعميمه على كامل القطرين، يمكن الاستفادة أيضا من الدعم الخارجي لتنمية المناطق الحدودية و

[1] شاكر مصطفى، شريف سماحة، المرجع السابق، ص 242.

أقصد هنا الإمكانيات و الدعم المالي للإتحاد الأوروبي، سيما إذا أحسنا التفاوض هذا الكيان الذي يملك العديد من البرامج المتعلقة بدعم الجهود التنموية في شرق أوروبا و جنوب ضفة المتوسط، وهي البرامج التي عادة ما تشترط إشراك الفواعل غير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني و كذا الفواعل المحلية كالجماعات المحلية في دعم جهود التنمية، أخيرا يمكن تأسيس المبادرات في شكل أقطاب نموذجية (فلاك فلاف سيتي في استونيا)، من خلال مدن نموذجية في التكامل و التنمية في نواحي مثل الصحة، الإغاثة، الإدارة المحلية، التعليم، الاقتصاد، الثقافة، السياحة، تخطيط المدن مع تأسيس أمانة لمتابعة و مرافقة هذه المبادرة النموذجية[1].

وأخيرا ينبغي أن يتحول الاعتماد المتبادل بين المناطق الحدودية و الذي تشارك في ترسيخه النخب و الجماعات المحلية إلى تكامل حقيقي فالتكامل الحدودي بين البلدين يعد أكثر نفعا لهما سواء تعلق الأمر بالتواصل أو الخدمات أو الشراكات أو التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العموم، إن هذا التكامل الحدودي ينبغي إن ينطلق من شراكة استثنائية بين البلدين لا يقتصر فقط على التعاون الاقتصادي الثنائي بل ينبغي الانخراط في مسار أكثر عمقا يساهم في تخليص هذه المناطق الحدودية من غول الإرهاب و البطالة و التهريب و تكون قاطرة هذه الشراكة المشاريع التنموية الفعالة التي ستساهم في توفير حياة لائقة و كريمة لمواطني المناطق الحدودية، بل يمكن تعميم هذه المشاريع التنموية لتشمل كل المناطق الحدودية المغاربية و ضمن نفس السياق يمكن تشكيل مناطق للتبادل الحر يكون للجماعات المحلية حيزا في إدارتها و هو المطلب الذي طالما نادت به العديد من النخب في كلا البلدين سيما في تونس الشقيقة، إن الشراكة الإستثنائية هي الوسيلة الأكثر فعالية مقارنة بالمبادرات الأخرى التي أثبتت أنها غير فعالة، و يكفي ان نذكر هنا سياسة التبادل التجاري التفاضلي الذي تم وضعها حيز التنفيذ ابتداء من شهر مارس 2014 و التي حسب المتتبعين لم تعط النتائج المرجوة[2].

[1] شاكر مصطفى شريف، المرجع السابق، ص 141.

[2] شاكر مصطفى شريف، المرجع السابق، ص 242، 243.

ويمكن القول أن الجزائر تحملت عبئا كبيرا وخسائر مادية وبشرية كبيرة خلال العشرية الحمراء وبعد أن هدأت الأمور وتم القضاء على الإرهاب أصبحت تواجه إرهابا من نوع آخر خلال تسلل الإرهابيين في كل من تونس وليبيا مما حتم على الجزائر زيادة اليقظة على حدودها الشرقية وهو ما كلفها عبئا ماديا كبيرا وتضحيات جسام دفع ثمنها الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك القوى الأمنية بقوة واقتدار نالت إعجاب الأشقاء والأصدقاء وحتى الأعداء

خلاصة:

بعد حدوث الأزمة التونسية (الربيع العربي) و ما نتج عنه من انعكاسات على الحدود الشرقية مع الجزائر، حيث سعت هذه الأخيرة لتامين الحدود و كذا إيجاد الحلول السلمية لحل الأزمة التونسية باعتبارها الجارة و الشقيقة و لارتباطهم بالكثير من المصالح المشتركة فقامت الجزائر بإبرام الاتفاقيات و المعاهدات مع تونس و لم تكتفي عند هذا الحد بل سعت الجزائر كذلك إلى تنمية المناطق الحدودية من أجل تطوير و تنمية البلدين.

الخاتمة

خاتمة:

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها و استمرارها من بين أولويات سياستها، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه أحد أهم مقومات الحياة الإنسانية، أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد و الدولة، المؤسسات و المنضمات الإقليمية و العالمية في العملية الأمنية، إن المقاربات النظرية حول موضوع مفهوم الأمن قد جعلت من هذا المفهوم يتطور بشكل كبير و موسع سمح بإستعاب المتغيرات و المستجدات الأمنية فلقد شكل الحراك السياسي العربي الراهن الربيع العربي الذي شاهدته بعض الدول العربية و منها دول الجوار الشرقي للجزائر و هي تونس، منعرج كبير في تفاقم و تعقد التهديدات و التحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في إطار التحولات الكبيرة و المهمة التي تشهدها البيئة الإقليمية و لعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس قد أثر سلبا على الأمن الجزائري و على طول حدودها الشرقية التي تربط الجزائر و تونس و الانعكاسات الأمنية التي أفرزتها الأزمة السياسية و الأمنية مم جعل الجزائر، تعاني من بيئة أمنية معقدة، في ضل انتشار مظاهر عدم الأمن و عدم الاستقرار على معظم الحدود الجزائرية، و من أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء الحراك السياسي في تونس هي انتشار و تنامي الإرهاب و الجماعات المسلحة و بروز الجماعات المتطرفة في هذه الدولة و التي تنشط بالقرب من الحدود الجزائرية و ما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الجزائري، و كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة و تهريب الأسلحة و تجارة المخدرات بمختلف أنواعها.

إن هذه التأثيرات تشكل تحديات أمنية خطرة تسعى الجزائر الى مجابهتها من خلال تبني مقاربة أمنية لحماية حدودها و خاصة الحدود الشرقية، تشمل هذه المقاربة مجموعة من الإستراتيجيات الأمنية التي تتضمن تشديد الرقابة على الحدود و تطوير الوسائل

التكنولوجية و استخدام الوسائل الحديثة و مكافحة شبكات التهريب كما اعتمدت على إستراتيجية قانونية تعلقت أساسا بإصدار إجراءات قانونية أهمها رقم 01/09، المتضمن تعديل قانون العقوبات المفروضة، كما قامت الجزائر كذلك بإبرام الاتفاقيات و المعاهدات مع تونس من أجل سلامة و أمن حدودهما.

- اقتراحات:

من خلال البحث الذي قمنا به توصلنا الى مجموعة من اقتراحات التي تسمح لنا بترك مجال البحث مفتوح في هذه المواضيع الهامة و التي ندرجها كما يلي:

1. تشديد الحراسة على طول الحدود الجزائرية لمواجهة أي خطر سواء تنظيم إرهاب أو تهريب.
2. إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة و تبادل المعلومات في كل المسائل.
3. وضع خطط إستراتيجية واضحة و دقيقة و بعيدة المدى لتأمين و حماية الحدود.
4. تقوية الامن الداخلي بمختلف إبعاده بما يسمح لها بالتفرغ لتهديدات الخارجية لأمنها وبما يعطيها فعالية أكبر في مواجهتها و لا سيما على طول حدودها.
5. تقوية عمق حدودها من خلال الإطلاع على الوسائل الحديثة المستعملة لحماية أمن الحدود.
6. من أجل حماية المصالح المشتركة ضرورة وضع قوات أمنية مشتركة بين دول الجوار من أجل تعزيز أمنهم.
7. القيام بدورات و مؤتمرات مشتركة من أجل توعية أهمية الحدود المشتركة لدول الجوار.

قائمة المصادر والمراجع

أ) باللغة العربية

أولا : الكتب:

1. جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** (ط ،بيروت، مركز الدراسات الوحدات العربية، 1986).
2. جون بيليس وستيف سميث، **مؤلفات عولمة السياسة العالمية**، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، دبي، 2004).
3. شاكر مصطفى شريف سماحة، **الأزمات الحدودية المعضلات والمخارج**،(ط1، إبن نديم للنشر والتوزيع، الجزائر وهران، 2018).
4. عبد اللطيف محمود، **الهجرة و تهديد الأمن القومي المغربي**، (دط، مركز الحضارة العربية، 2003).
5. عبد الناصر جندلي، **تقنيات مناهج البحث في العلوم السياسية و الإجتماعية**،(بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007).
6. محمد حجازي محمد، **الجغرافيا السياسية**، كلية الأدب، جامعة القاهرة، 1997.
7. محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي**،(ط1، الرياض، 2001،
8. محمد نور الدين شحادة، مفاهيم استخبارية قرائية، مكتبة الرائد العلمية عمان، الأردن، 1999).
9. ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسطي، دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الأمنية وديناميكيتها في إقليم غرب المتوسط**، (ط1، السينمائية: مركز كروستان للدراسات الاستراتيجية، ، الجزائر، 2013).
10. الهادي قطش، **أطلس الجزائر والعالم**، (ط1: دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009).

ثانيا :- الدوريات أو المجلات :

1. صالح زياني، "**تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة**"، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد 5، 2012 ، الجزائر.
2. عادل عبد الحمزة ثجيل، "**الأمن القومي الإنساني دراسة في المفاهيم**" مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد. 2016.
3. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، "**موسوعة السياسة**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
4. نور الدين دخان، عيدون العامدي، " **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية**" دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، الجزائر.
5. نيرمين السعدني،" **مؤتمرات التعاون الشرق الاوسط: الإيجابيات والسلبيات**"، مجلة السياسة الدولية، العدد127، القاهرة، 1997.

ثالثا :- البحوث الجامعية :

1. أمينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2004. ، غير منشورة
2. سليم بوسكين، **تحولات البنية الإقليمية وإنعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2014/2010**، مذكرة لنيل الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2015/2016.
3. كمال روابحي، **التهديدات الأمنية الجديدة في المتوسط وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكادمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018، غير منشورة

4. لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية،** مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2009 ، غير منشورة.

i. المواقع الالكترونية:

1. إيمان عماد، الحدود السياسية: .http : Hwww. LMAZA , com

2. صابر رمضان، " أبعد من مالي: أزمة شمال إفريقيا "، جريدة القدس، العدد 7346، 2012/06/30.

3. عبد الحكيم سليمان وادي، الدولة و أنواع الحدود، متاح على الخط، https : // pulpit. Alwatan. Voice. Com.

4. عبد اللطيف الحناشي، الحوار الوطني في تونس الآليات والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط الإلكتروني : http: // stndinco. Algazira. Net.

5. عز الدين عبد المولى، "انتقال الديموقراطي في العالم أضواء على التجربة التونسية في إنتقال الديموقراطي" مركز الجزيرة في الدراسات في: 2013/025/14 متوفر على الرابط: http: // stmdies. Algayeera. net

6. عزالدين عبد الموالى،" الانتقال الديموقراطي في العالم العربي أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديموقراطي" مركز الجزيرة للدراسات في: 2014/2013 متوفر على الرابط: http: // stmdies. Algayeera. net.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر	
إهداء	
مقدمة..... ..	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمقاربة الأمنية للحدود	
تمهيد..... .	*08*
المبحث الأول: مفهوم الأمن.....	*09*
المطلب الأول: تعريف الأمن لغتا واصطلاحا.....	*09*
المطلب الثاني: مقومات ومستويات الأمن.....	*10*
المبحث الثاني: النظريات المقارباتية للأمن.....	*15*
المطلب الأول: النظريات التقليدية.....	*15*
المطلب الثاني: النظريات الحديثة.....	*18*
المبحث الثالث: مفهوم الحدود الدولية.....	*20*
المطلب الأول: تعريف الحدود وأنواعها.....	*20*
المطلب الثاني: أهمية الحدود السياسية.....	*21*

خلاصة الفصل الأول.....	***23***
الفصل الثاني: الدوائر الجيو أمنية الحدودية للجزائر شرقا	
تمهيد..... ..	***24***
المبحث الأول: أهمية الموقع الجغرافي للجزائر وحدودها الشرقية.....	***25***
المطلب الأول: الموقع الجغرافي للجزائر وأهميته الإستراتيجية.....	***25***
المطلب الثاني: الموقع الجغرافي لتونس وأهميته الإستراتيجية.....	***27***
المطلب الثالث: الموقع الجغرافي لليبيا وأهميته الإستراتيجية.....	***29***
المبحث الثاني: التهديدات الأمنية الحدودية على الجزائر.....	***30***
المطلب الأول: الإرهاب.....	***30***
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.....	***33***
المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية.....	***33***
المبحث الثالث: آليات مراقبة الحدود الجزائرية	***34***
المطلب الأول: مراقبة ومواجهة عمليات التسلل والهجرة غير الشرعية.....	***34***
المطلب الثاني: التدابير القانونية والتشريعية.....	***36***
المطلب الثالث: الهيكلة العسكرية والإجراءات الأمنية.....	***36***
خلاصة الفصل.....	***39***
الفصل الثالث: المقاربة الأمنية الجزائرية لحماية حدودها مع تونس	

تمهيد..... ...	***41***
المبحث الأول: تداعيات الأزمة التونسية على الأمن الجزائري.....	***42***
المطلب الأول: انعكاسات الأزمة التونسية على الأمن الجزائري.....	***42***
المطلب الثاني: مسألة تأمين الحدود الشرقية مع تونس.....	***43***
المبحث الثاني: الآليات الأمنية الجزائرية لحماية الحدود مع تونس.....	***45***
المطلب الأول:جهود الجزائر لحل الأزمة التونسية.....	***45***
المطلب الثاني: المقاربة الأمنية وكيفية المساهمة لتنمية الحدود.....	***48***
خلاصة الفصل.....	***54***
الخاتمة..... ..	***56***
قائمة المصادر و المراجع	***59***
الملاحق	

الملاحق

ملحق رقم ـــــ01 يوضح الحدود الجيو سياسية للجزائر

ملحق رقم -02   الخريطة توضح الحدود الجيوسياسية لبلاد المغرب العربي

اتفاقيات واتفاقات دولية

مرسوم رئاسي رقم 13 – 316 مؤرخ في 10 ذي القعدة عام 1434 الموافق 16 سبتمبر سنة 2013، يتضمن التصديق على الاتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، الموقعة بالجزائر في 11 يوليو سنة 2011.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على تقرير وزير الشؤون الخارجيّة،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادتان 77 – 11 و131 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 13 – 02 المؤرّخ في 9 ربيع الثاني عام 1434 الموافق 20 فبراير سنة 2013 والمتضمن الموافقة على الاتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، الموقعة بالجزائر في 11 يوليو سنة 2011،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : يصدق على الاتفاقية المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية التونسية، الموقعة بالجزائر في 11 يوليو سنة 2011، وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 10 ذي القعدة عام 1434 الموافق 16 سبتمبر سنة 2013.

عبد العزيز بوتفليقة

اتفاقية تتعلق بضبط الحدود البحرية
بين الجمهوريّة الجزائريّة
الدّيمقراطيّة الشّعبيّة
والجمهورية التونسية

إن الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة والجمهوريّة التونسيّة المشار إليهما فيما يأتي بـ "الطرفين"،

– رغبة منهما في توطيد علاقات الأخوة والتعاون وحسن الجوار القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين والمتجذرة في الروابط التاريخية المشتركة،

– واستجابة للإرادة الثابتة لتعزيز العلاقات المتميزة بين البلدين في كل الميادين على أساس الإخاء والتضامن وتحقيق المصالح المشتركة،

– وحرصا منهما على تعزيز بناء صرح اتحاد المغرب العربي من خلال تمتين علاقات الأخوة والتعاون بينهما،

– ووعيا منهما بضرورة العمل على حماية البحر الأبيض المتوسط والمحافظة على ثرواته الطبيعية البيولوجية منها وغير البيولوجية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل،

– واستلهاما من روح الأخوة والوفاق التي سمحت بإبرام الاتفاقية الخاصة برسم الحدود البرية بين البلدين، الموقعة في تونس بتاريخ 19 مارس سنة 1983 والمصادق عليها من قبل الطرفين،

– وعزما منهما على ضبط الحدود البحرية بين البلدين بروح من التفاهم والتعاون والإخاء،

– وعملا بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعتمدة بتاريخ 10 ديسمبر سنة 1982 والمصادق عليها من قبل الطرفين، والقانون الدولي،

– واعتمادا على الاتفاق حول الترتيبات المؤقتة المتعلقة بضبط الحدود البحرية بين الطرفين المبرم في الجزائر بتاريخ 11 فبراير سنة 2002 والمصادق عليه من قبل الطرفين ومحضر أشغال الفريق التقني المشترك الجزائري – التونسي الموقع عليه بالجزائر بتاريخ 7 غشت سنة 2002،

اتفق الطرفان على ضبط الحدود البحرية بين الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة والجمهوريّة التونسيّة نهائيا وفق الأحكام الآتية :

المادّة الأولى

1 – يتكون رسم خط الحدود البحرية بين البلدين من قطع المستقيمات الرابطة بين النقاط : ن1 و ن2 و ن3 و ن4 ذات الإحداثيات الآتية وفقا لنظام الإسقاط (UNIVERSAL TRANSVERSE MERCATOR) UTM 32

نقطة ن1 X = 468128.71
Y = 4088378.99

نقطة ن2 X = 457962.5
Y = 4139213.5

نقطة ن3 X = 449023.8594
Y = 4183909.7453

نقطة ن4 X = 397568.0535
Y = 4206457.1241